

جامعة محمد بوضياف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

العلاقات الروسية- التركية في ضوء التطورات الإقليمية في الشرق الأوسط 2011 - 2016

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية
والعلاقات الدولية تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية.

إشراف الدكتور:
محمد الطاهر عديلة

إعداد الطالب:
حسين كوشيت

الموسم الجامعي:
2017-2016

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: قضايا التعاون والصراع في العلاقات الروسية – التركية.

المبحث الأول: قضايا التعاون الروسي – التركي ودوافعه.

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بين روسيا وتركيا.

المطلب الثاني: دوافع التقارب والتعاون بين روسيا وتركيا.

المبحث الثاني: قضايا الصراع الروسي – التركي وأسبابه.

المطلب الأول: الصراع الروسي – التركي في منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز.

المطلب الثاني: مواقف كل من روسيا وتركيا من الأزمة الأوكرانية.

الفصل الثاني: طبيعة السياسة الخارجية الروسية والتركية في الشرق الأوسط.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الأول: المحددات العامة للسياسة الخارجية الروسية.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول: المحددات العامة للسياسة الخارجية التركية.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط.

الفصل الثالث: مواقف روسيا وتركيا من التغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط وانعكاساتها

على العلاقات بين البلدين.

المبحث الأول: موقف روسيا وتركيا من التغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط.

المطلب الأول: موقف روسيا من التغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط

المطلب الثاني: موقف تركيا من التغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط

المبحث الثاني: انعكاسات التغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط على العلاقة بين روسيا وتركيا.

المطلب الأول: اهتزاز المصالح السياسية الروسية – التركية.

المطلب الثاني: التأثير السلبي للأزمة السورية على العلاقات الروسية – التركية.

خاتمة

مقدمة



تؤكد الوقائع التاريخية بأن تاريخ العلاقات الروسية - التركية أنها اتسمت في الغالب بعدائية كبيرة بينهما، إذ وقعت العديد من الحروب والمعارك الشرسة بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية. ومنذ دخول هذه الأخيرة مرحلة الضعف والتقهقر حتى قامت روسيا القيصرية بالاستيلاء على جزء من أراضيها وممتلكاتها في آسيا الوسطى وفي القوقاز. ولم تقف روسيا عند هذا الحد، بل إنها استغلت مرحلة الضعف هذه في القيام بمساعدة وتشجيع دول البلقان بالتمرد عليها، بالإضافة إلى محاولتها نشر العقيدة الأرثوذكسية حتى تفكك الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال (أتاتورك) سنة 1923م، ثم قامت الثورة البلشفية في روسيا القيصرية مؤذنة بنهاية روسيا القيصرية وبداية عهد جديد في العلاقات الروسية - التركية.

ورغم التحسن الذي ساد العلاقات السوفيتية - التركية في الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين إلا أنها عادت للتوتر مرة أخرى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وفي دخول العالم فترة الحرب الباردة. وبعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفيتي اتسمت العلاقات الروسية - التركية بالتعاون الحذر وعدم الثقة بينهما، حيث حصلت الكثير من الأحداث التي جعلت من العلاقات الروسية - التركية علاقات غير مطمئنة، ومنها ما حصل ضد الشيشان من قبل القوات الروسية في أكتوبر 1999م وهذا ما جعل تركيا تنتقد ذلك بشدة وتعارضه. وبعد وصول فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم سنة 2000، عرفت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة، وكانت أحداث الـ 11 من سبتمبر 2001 فرصة لتعزيز التعاون والتوافق والتفاهم المتبادل، وزاد حجم التبادل التجاري بينهما خاصة مع تولي حزب العدالة والتنمية قيادة تركيا في نوفمبر 2002، وتطورت الشراكة بين البلدين حتى سنة 2011، تاريخ بداية الأحداث التي عرفها الشرق الأوسط، أين اتسمت العلاقة بينهما ببعض الخلاف والتوتر الذي عرف تصعيدا غير مسبوق باندلاع الأزمة في سوريا، أين توترت العلاقات الروسية - التركية لتبلغ ذروتها مع التدخل العسكري للدول الغربية في سوريا، وتتفاقم معه الخلافات بين البلدين. إن الفشل في الوصول إلى حل للأزمة السورية وتعارض مواقف كل من روسيا وتركيا بشأنها، مع وجود قضايا خلافية أخرى بينهما في آسيا الوسطى وفي القوقاز، والإختلاف في التوجهات الفكرية والإيديولوجية بينهما، يؤكد على الطابع التنافسي، والصراعي في بعض الأحيان، القائم بينهما، لكن ليس إلى الدرجة التي قد تؤدي إلى اندلاع مواجهة مسلحة بينهما رغم ما حدث من اغتيال السفير الروسي في تركيا وحادثة إسقاط الطائرة الروسية من طرف تركيا.

أهمية الموضوع:

شهدت العلاقات السياسية بين روسيا وتركيا مؤخرًا، تأثرًا وتماشيا مع ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط، خلافات وتوترات وصلت حد القطيعة بينهما، بل وكانت على مشارف حدوث مواجهة عسكرية بينهما. لذا نعتقد أن فهم طبيعة العلاقات الروسية - التركية، في ضوء التغيرات الكبيرة التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط بعد العام 2011، هو أمر في غاية الأهمية. بل وإن طبيعة العلاقة بين البلدين وسياسيتهما الخارجيتين قد أثرت على المشهد العام لمنطقة الشرق الأوسط بأكملها.

أسباب اختيار الموضوع :

هناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع: فالأسباب الذاتية تمثلت في ارتباط بلدنا الجزائر بعلاقات قوية مع روسيا وكذا العلاقات التاريخية التي جمعت الدول العربية وتركيا سابقا. وكذلك الظهور والصعود التركي والتطور الهائل في السنوات الأخيرة والذي شغل بال الكثير من الباحثين. كذلك الرغبة في معرفة الأسباب وراء الصراع التركي الروسي بصفتها دولتان مهمتان في العالم ومنطقتنا العربية ومحاولة التعرف على الجوانب الخفية لهذا الصراع.

أما الأسباب الموضوعية فقد تمثلت في أن هذا الموضوع هو موضوع الساعة لما يشكله من أهمية، ونظرا لموقع الدولتان وحجمهما على المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ويكتسي الموضوع أهمية أكبر حين نعرف بأن النزاع القائم بين الدولتان محل دراسة في السنوات الأخيرة هو في المنطقة العربية والتي تملك خزان كبير من الاحتياطات النفطية والثروات التي تزخر بها وكذا لتواجد عديد الفواعل الكبرى في العالم في القضية الشرق أوسطية التي هي محل دراسة.

الإشكالية:

تميزت العلاقات التركية الروسية تاريخيا بكثير من العداء في شتى المجالات، وبقليل من التعاون الذي مس المجال الاقتصادي على وجه الخصوص. وبرغم كل هذا حاول الطرفان تجاوز العقبات التي تعوق دفع وإنتاج عمليات التعاون بينهما، خاصة بعد تولي حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا وتولي فلاديمير بوتين للحكم في روسيا، محاولين فتح آفاق جديدة للتفاهم والتوافق بين الدولتين، إلا

أن ظهور وتسارع الأحداث الأخيرة في المنطقة العربية قد مس وأثر بشكل كبير على العلاقة بين البلدين. وعليه يمكن طرح السؤال التالي: كيف أثرت التطورات الإقليمية التي عرفها الشرق الأوسط في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016 على طبيعة ومسار العلاقات الروسية التركية؟

الفرضيات:

- أدى الاختلاف في الرؤى والمواقف بين تركيا روسيا من الأحداث في الشرق الأوسط بعد العام 2011 إلى المزيد من التوتر في العلاقات بين البلدين.
- عجلت كل من السياسات التوسعية لتركيا والرغبة الروسية في الحفاظ على حلفائها الاستراتيجيين في منطقة الشرق الأوسط بالتوتر في العلاقات بينهما.
- بالرغم من كل الاختلاف الحاصل إلى أن هناك أرضية عمل مشتركة بين الدولتان

الإطار المنهجي:

يعتبر المنهج العلمي قوام الدراسة العلمية لأي موضوع، وأحد الوسائل التي لا يقوم أي بحث بدونها. ونظرا لالتزامنا في هذا البحث بفترة زمنية محددة بين 2011-2016، ومن الناحية الجغرافية بتركيزنا على سياسة كل من تركيا وروسيا اتجاه منطقة واسعة تضم عددا كبيرا من الدول، ومن الناحية الموضوعية بتركيزنا على مختلف الأهداف والاهتمامات المنوطة بعمل صانع القرار في السياسة الخارجية لكلا البلدين، فإننا احتجنا في معالجة موضوعنا هذا إلى توظيف نوع من التكامل المنهجي بغية الفهم الجيد والإجابة عن السؤال الذي طرحنا في الإشكالية. لذا اعتمدنا على:

1- المنهج التاريخي: من خلاله نقوم بتحليل وتفسير الأحداث في واقعها التاريخي، قصد

الوصول إلى معرفة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن دراسة العلاقات الروسية التركية تقودنا إلى دراسة تاريخ ومحطات مسار العلاقات بين تركيا وروسيا لمعرفة خصوصية وحقيقة ما جرى أثناء المفاوضات في كل المراحل والمحطات التاريخية التي مرّت بها العلاقات بينهما.

2- المنهج الوصفي: من خلاله يمكن دراسة الأوضاع في الشرق الأوسط وتداخله مع القوتين

الفاعلتين روسيا وتركيا من حيث خصائصهما، أشكال تدخلهما في القضية الشرق

أوسطية ، والمصالح المترتبة عن ذلك، وعلاقتها بالمنطقة العربية اقتصاديا وسياسيا. وقد ساعدنا هذا المنهج في الوقوف على مقومات تركيا وروسيا بصفتها الدولتان اللتان هما محل الدراسة، وكذلك في معرفة كيف تأثرت سياستا تركيا وروسيا بالأحداث في الشرق الأوسط وانعكاس ذلك على العلاقات الاقتصادية والسياسية ودور كل واحد منهما في الأحداث الجارية في الشرق الأوسط.

3- المنهج المقارن:

وهو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، اعتمدنا على هذا المنهج للمقارنة بين المواقف الروسية والتركية إزاء النقاط الخلافية من خلال مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية

صعوبات الدراسة:

يمكن تلخيص الصعوبات التي واجهتني أثناء إنجاز هذه الدراسة في ثلاثة نقاط:

- عدم اتضاح الرؤية في الموضوع محل الدراسة بصفته لازال قائما.
- عدم وجود كتب ومراجع كافية بسبب أن الموضوع جديد ولا يزال محل دراسة من طرف الكثير من الباحثين والمختصين.
- صعوبة الربط بين الأحداث القائمة التي اتسمت بالسرعة وأنها كانت متتابعة

الدراسات السابقة :

1- دراسة معمر فيصل خولي بعنوان "العلاقات التركية - الروسية: من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل" 2008م حيث تطرق فيها الباحث إلى تاريخ العلاقات الروسية التركية ووصفها بأنها كانت علاقة عدائية في الكثير من الحقب التاريخية المتعاقبة ثم عرج الباحث على تطور هذه العلاقات عبر عديد من الفترات الزمنية التي رأى بأنها عرفت نوعا من التعاون بالرغم من الاختلاف خصوصا في مرحلة ما بعد سنة 2000م "فحاول الباحث تحليل تطور العلاقة بين البلدين بناء على المصالح المرتبطة بينهما والمواضيع الخلافية ومواقف كل من روسيا وتركيا من كل هذا .

2- دراسة أحمد نوري نعيمة بعنوان "العلاقات التركية - الروسية دراسة في الصراع والتعاون بين تركيا والاتحاد السوفيتي في العهد الأتاتوركلي"، حيث تطرق الباحث إلى أهم العوامل التي أثرت في العلاقات التركية السوفيتية، وذكر منها كلا من العوامل الجيوبوليتيكية

بالإضافة إلى العوامل الدينية والعرقية خصوصا في منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز التركي واعتبارات الانتماء التركي إلى حلف شمال الأطلسي وأثره على العلاقات الروسية التركية ودراسة تحليلية للسياسة الخارجية التركية تجاه الاتحاد السوفيتي سابقا، حيث ركز فيها على موضوع الصراع والتعاون لفهم أبعاد العلاقة بين تركيا وروسيا، فحاول الباحث ربط الصراع والتعاون بين الدولتان وكيف حاولا الجانبان غرض الطرف عنهما للوصول إلى أرضية توافقية تجمع مصالحهما المشتركة .

تقسيم الدراسة:

قسمنا هذا البحث إلى ثلاث فصول رئيسية :

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى القضايا التعاونية بين روسيا وتركيا ودوافعها والقضايا الخلافية بين الدولتان

أما في الفصل الثاني فقد تناولنا المحددات العامة لكل من السياسة الخارجية الروسية والتركية بالإضافة إلى محددات السياسة الخارجية التركية والروسية في الشرق الأوسط

في حين تطرقنا في الفصل الثالث إلى موقف كل من روسيا وتركيا من المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط والتأثير السلبي للأزمة السورية.

الفصل الأول:

قضايا التعاون والصراع في العلاقات

الروسية – التركية

تمهيد:

إن طبيعة الموقع الجغرافي لتركيا هي التي حددت عبر التاريخ شكل ومسار علاقاتها مع دول الجوار بنسبة كبيرة جدا، وهو ما ينطبق بصورة جلية على العلاقات التركية الروسية التي شهدت خطوات للتقارب وأخرى للتباعد طبقاً لتضارب المصالح والرؤى بينهما. فإذا كان صحيحاً أن العلاقات بين البلدين لها أهمية كبرى بحيث يحرص الطرفان على تنميتها والحفاظ عليها، فإن التاريخ الطويل للعلاقات بين البلدين يشهد على فترات متباعدة من التوتر والهدوء بينهما، وذلك ارتباطاً بتوجهات القيادة السياسية في الدولتين من ناحية، وبالارتباطات الدولية والإقليمية لكل طرف من ناحية أخرى.

سوف يتم التركيز في هذا الفصل على مجالات التقارب والتعاون ودوافعه بين البلدين، حيث يمثل الجانب الاقتصادي حجر الزاوية في مسار التقارب التركي الروسي. ويتم التركيز أيضا على قضايا الصراع وأسبابها، وتمثل قضية آسيا الوسطى والقوقاز أهم القضايا الخلافية بين البلدين، بالإضافة إلى القضية الأوكرانية التي ساهمت في تأزيم العلاقات بين روسيا وتركيا.

المبحث الأول: قضايا التعاون الروسي - التركي ودوافعه.

برغم كل الخلافات التي توجد بين روسيا وتركيا إلى أن هناك كثيرا من نقاط الالتقاء والاتفاق في اطار المصالح المشتركة بين البلدين ومن هذه القضايا التعاونية نجد القضايا الاقتصادية والدبلوماسية ، حيث سنحاول في هذا المطلب معرفة أهم القضايا التعاونية ودوافعها.

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بين روسيا وتركيا

1- العلاقات الاقتصادية:¹

إن أكثر ما يجمع الجانبان التركي والروسي هي القضايا الاقتصادية ، فتعد تركيا من أقوى الشركاء الاقتصاديين لروسيا ، بصفتها تحتل المركز السابع في مجال الشراكة الاقتصادية ، متخطية بذلك العديد من الدول الغربية وهي أيضا ثاني أكبر أسواق التصدير بعد ألمانيا ، وتعد كذلك القبلية السياحية الأولى للسياح الروس ، ومن الجانب الأخر فإن روسيا تعد ثاني الشركاء الاقتصاديين لتركيا فقد وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى حوالي 35 مليار دولار .

فبعد تولي حزب الحرية والعدالة وتحقيقه لكثير من أصوات الأترك في الانتخابات المتتالية على أساس التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف إستراتيجيته المتعلقة بعام 2023 والطامحة إلى وصول تركيا للمرتبة العاشرة عالميا، ليصبح حجم اقتصادها تريليوني دولار ، وصادراتها 500 مليار دولار، ودخل الفرد فيها 25 ألف دولار.

حيث أن حجم التبادل التجاري بينهما يزداد من سنة لأخرى بفضل عدة عوامل جعلت روسيا هي أفضل الخيارات المتاحة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بالنسبة لتركيا، فقد بلغ حجم التبادل السلعي بينهما حد 11 مليار دولار في سنة 2004م ، وعاد للزيادة مرة أخرى بحلول العام 2008م متخطيا 33،8 مليار دولار كرقم قياسي في تاريخ العلاقات الاقتصادية بين تركيا وروسيا .

ومع هذا التطور في حجم التبادل التجاري ، بدأت الدولتان في السعي نحو تحقيق مستوى كبير للتبادل التجاري محاولين بذلك الوصول إلى مئة مليار دولار كخطوة أولية في السنوات القليلة القادمة ، وسعت روسيا وتركيا أيضا إلى زيادة حجم تدفق النفط المارة عبر تركيا والقادمة من روسيا وتطوير هذه الخطوط ، ناهيك عن الشركات التركية التي تعمل في روسيا والتي بلغت في مطلع سنة 2008م

¹محمد طلعت،(العلاقات الروسية التركية.....مجالات التقارب وقضايا الخلاف)رؤية تركية العدد:02،صيف2013

إلى 140 ألف شركة ، كما قامت روسيا ببناء مصارف روسية في أنقرة ، فقد وصل حجم زوار تركيا من السياح الروس إلى أكثر من 5 ملايين سائح سنويًا. ويذكر أن الشراكة الاقتصادية بين البلدين تعززت خلال زيارة بوتين الأخيرة لتركيا، إذ اصطحب وفدًا ضخمًا من رجال الأعمال، ووقع الجانبان 11 اتفاقية تعاون مشترك في مختلف المجالات الاقتصادية والسياحية والثقافية، واتفاقيات في القطاع المصرفي والصناعي والزراعي، وصولًا إلى مشروع إنشاء محطة للطاقة النووية. ومع كل هذا طور الجانبان اهتمامهما في مجال التعاون في قطاع الإنشاءات كذلك التعاون في قطاع الإنشاءات بالإضافة إلى العديد من اتفاقيات التعاون بين البلدين منها تأسيس عدد من المؤسسات المعنية، فقد تم في عام 1992 تشكيل اللجنة الحكومية المختلطة الخاصة بالتعاون التجاري الاقتصادي والعلمي والتقني.

وتمثل اللجنة هيئة حكومية ثنائية تتحمل المسؤولية عن مسائل التعامل الاقتصادي. وتم في عام 1991 تأسيس مجلس الأعمال التركي الروسي. وفي عام 2004 أسس مجلس الأعمال الروسي التركي. ويتمثل دورهم في زيادة حجم التبادل بين الأقاليم التركية والروسية.

² وكما ذكرنا سابقًا فإنه وبعد زيادة التعاون في قطاع الإنشاءات، صار في روسيا حاليًا أكثر من 150 شركة إنشائية تركية، أنجزت منذ أواخر الثمانينات من القرن المنصرم وحتى اليوم نحو 800 مشروع يبلغ الحجم الإجمالي للصفقات المعقودة بصددها قيمة 26 مليار دولار. وكانت قد عقدت الشركات التركية في عام 2007 صفقات بمبلغ قدره 4.3 مليار دولار. وقد قامت الدولتان بإنشاء مركز للحديد والصلب في تركيا والتي بلغت طاقته الإنتاجية حوالي 2,6 مليون طن من المنتجات الحديدية سنويًا ، وتقدر قيمة الصفقة بمبلغ 1,1 مليار دولار وتعد الشركة صاحبة المشروع أتاكش غروب من الشركات الاقتصادية التي تعمل وفق خطة تطويرية في السنوات القادمة

والتعاون النشط في مجال بناء السفن شهد تطورًا كبيرًا، حيث قام معمل بناء السفن ” كراسنويسورموفو“ الروسي ببناء سفينة سياحية وسفینتی شحن وناقلة بحرية للجانب التركي ففي أعوام 2006-2007 قام الجانبان بإبرام عقد خاص بقيام الجانب الروسي بإنشاء 10 ناقلات بحرية بحمولة 6.9 ألف طن لحساب الجانب التركي تتميز بمواصفات قابلة للتطوير وللعمل الاقتصادي بين البلدين. ومع توقيع الجانبان عدد من الاتفاقيات المتبادلة يتجاوز عددها 60 اتفاقية

²Ulchenko,natalia, << what is so special about relations russian-turkish economic relation>>,Russian analytical digest :no 125,25March2013

تخص التعاون في المجالات المختلفة، و خطة الأعمال الخاصة بتطوير التعاون بين روسيا وتركيا في القارة الأوراسية (عام 2001)، واتفاقية التعاون العسكري (عام 2002)،³ وقد قام الجانبان بإلغاء تأشيرة السفر في 12 مايو عام 2010، حيث يسري مفعول الاتفاقية على مواطني البلدين الذين يفدون إلى البلد المضيف لمدة أقصاها 30 يومًا بمن فيهم السياح والبيان السياسي المشترك حول تعميق الصداقة والشراكة (عام 2004). البروتوكول الخاص بشأن دخول السلع والخدمات الروسية للأسواق التركية في إطار عملية انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية الذي تم توقيعه يوم 19 إبريل عام 2005 في أنقرة.

2-العلاقات الدبلوماسية:⁴

زار الرئيس بوتين تركيا ما بين 5 و6 كانون الأول وقد اصطحب الرئيس بوتين في زيارته تلك وزير دفاعه سيرغي لافروف ورئيس تاتارستان ,وبعض رؤساء أكبر الشركات في روسيا وقد اجتمع للمحادثات الرئيس بوتين والرئيس ورئيس الوزراء أردوغان آنذاك حيث كانت أول زيارة بعد آخر زيارة قام بها الرئيس السوفيتي نيكولا بودغور عام 1972م , وشملت زيارة الرئيس بوتين التعاون في مجالات مختلفة كالدفاع والأمن والطاقة والاقتصاد ومنطقة البحر الأسود ومكافحة الإرهاب ونقل الطاقة من خلال مضائق تركيا والقضايا الإقليمية مع التركيز على قضايا قبرص والقوقاز والشرق الأوسط , وتوجت تلك الزيارة بتوقيع الإعلان المشترك -تعميق الصداقة والشراكة المتعددة الأبعاد-

وقد كانت هذه الزيارة بمثابة الدفعت في سير العلاقات الدبلوماسية بين الجانبان وتوثيق علاقة الصداقة ذات الطابع الشخصي بين الرئيس الروسي بوتين ورئيس الوزراء التركي اردوغان ,وكانت هذه الصداقة من ضمن العوامل التي ساهمت في تطوير العلاقات التركية -الروسية,ففي كانون الثاني.يناير 2005م زار الرئيس التركي أردوغان مصطحبا معه 600 من رجال الأعمال الأتراك

³ Ulchenko,natalia,p09

⁴ 1ozbay,fatih,<<The relation between turkey reasia in the2000s .>>Rupblic of turkey .university of forgeinaffairs,centre for stratégie research samn Autumn2011

⁵ كما أن التقارب بين الدبلوماسية الروسية و التركية يظهر في بعض القضايا وعلى رأسها -منطقة القوقاز وضمن امن البحر الأسود .

بالإضافة إلى اتفاق الدولتان على ضرورة إنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق .

المطلب الثاني:دوافع التقارب والتعاون بين روسيا وتركيا⁶

1-بالنسبة لتركيا:

تسعى تركيا من تطوير شراكتها الحالية مع روسيا إلى تحقيق أهداف إستراتيجية على الصعيد الدولية و الإقليمية و المحلية , منها

إعادة التوازن الإقليمي

تعد روسيا مصدر مهم و متاح لتمكين تركيا من تسريع بناء مشاريع الطاقة النووية والأقمار الاصطناعية لتضيق هذه الفجوة وقد شكل احتلال توازن القوى الإقليمي غير التقليدي لمصلحة إيران و إسرائيل في المجال النووي وتقنيات الفضاء دافع قوى لتركيا لزيادة شراكتها مع روسيا ،حيث قام الرئيس الروسي دميتري مدفيديف يوم 12 مايو عام 2010 بزيارة تركيا والتي أسفرت عن توقيع 17 اتفاقية ،منها اتفاقيات التعاون في مجال الطاقة و بناء محطة كهرو ذرية .ووقع الطرفان أيضا اتفاقية التعاون حول بناء وتشغيل محطة كهروذرية في موقع اككويو قرب مدينة ميرسين التركية. وأكدت الاتفاقيات الموقعة في ديسمبر 2012 على استمرار هذا المشروع الذي تبلغ تكلفته نحو 20 مليار دولار, أرسلت تركيا أكثر من مئتي طالب إلى روسيا لتلقى التعليم في هذا المجال منذ عام 2011 والذي سيساهم في خلق نواة جيل من العلماء والفنيين الأتراك في مجال الطاقة النووية بعد أن أرسلت تركيا أكثر من مئتي طالب إلى روسيا لتلقى التعليم في هذا المجال منذ عام 2011. في مجال الفضاء، فقد تم إطلاق للاتصالات على متن صاروخ روسي في فبراير 2014. وأكدت Türksat4A - أول قمر صناعي تركي .في عام 2015B-Türksatالاتفاقيات الأخيرة على عزم البلدين إطلاق القمر الثاني 4

وتسعى تركيا كذلك أن تصبح مركز إقليمى قوى لنقل الغاز والنفط ، حيث تجدر الإشارة إلى أن روسيا تقوم بتمويل تركيا بأكثر من 70% وفي هذا الصدد قامت روسيا ببناء خط أنابيب خاص من أجل صادراتها من الغاز إلى تركيا تحت البحر الأسود، فيما بعد تم توقيع اتفاقيات مشتركة في مجال الطاقة أيضا، وبناء على هذه الاتفاقيات تتحول تركيا إلى بلد عبور رئيسي للغاز الروسي إلى أوروبا. ويقوم البلدان بمشروع مد "السييل التركي" للغاز الطبيعي بأربعة خطوط، أحدها بحجم ستة عشر مليار متر مربع، سيمتد من روسيا إلى تركيا مباشرة عبر البحر

⁵ Oku,asim<< Turkish-Russia relation dynamics>>AIA Turkish section,may2005

⁶أحمد مصري،العلاقات التركية الروسية: الاقتصاد أقوى من السياسة،تركيا بوست،2015/11/27

<http://www.turkey-post.net/p-92357>

الأسود، ما سيوفر في أسعار الغاز الروسي المورد إلى تركيا، والخطوط الأخرى بحجم خمسين مليار متر من تركيا إلى اليونان لتوصيل الغاز الروسي لأوروبا والذي ستستفيد تركيا منه أيضاً إلى لعب دور الموزع وتوفير فرص العمل وجذب الأموال إليها. وبعد زيارة مدفيديف قامت روسيا وتركيا كذلك على توقيع مذكرة للتعاون في مجال ضمان النقل الآمن للنفط في منطقة البحر الأسود. وهذا وقد اتفق الطرفان على إعطاء الأولوية لمشروع أنبوب النفط سامسون- جيهان الذي بدأ بناؤه في أواخر ابريل عام 2010. ويمر الخط من شمال تركيا إلى جنوبها التفافاً على مضيق البوسفور والدردنيل، وسينقل النفط الروسي من حوض البحر الأسود إلى الأسواق الأوروبية

المكانة الاقتصادية العالمية⁷

ويسعى البلدان إلى تطوير حجم التبادل التجاري بينهما ليصل مستواه في الأعوام القادمة إلى مئة مليار دولار بدلاً من 40 مليار، وبناء مصارف روسية في أنقرة، وتطوير خطوط النفط والغاز الآتية من روسيا نحو أوروبا عن طريق تركيا والتي تعتمد على البترول والغاز الروسيين بالدرجة الأولى، فالشركات التركية التي تعمل في روسيا تصل إلى أكثر من 140 ألف شركة، ويصل حجم زوار تركيا من السياح الروس إلى أكثر من 5 ملايين سائح سنوياً. ويذكر أن الشراكة الاقتصادية بين البلدين تعززت خلال زيارة بوتين الأخيرة لتركيا، إذ اصطحب وفدًا ضخماً من رجال الأعمال، ووقع الجانبان 11 اتفاقية تعاون مشترك في مختلف المجالات الاقتصادية والسياحية والثقافية، واتفاقيات في القطاع المصرفي والصناعي والزراعي، وصولاً إلى مشروع إنشاء محطة للطاقة النووية كما سبقت الإشارة. كذلك التعاون في قطاع الإنشاءات بالإضافة إلى العديد من اتفاقيات التعاون بين البلدين وبعد نجاح الرئيس أردوغان في حصد العديد من أصوات الأتراك في الانتخابات المتتالية على أساس التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف إستراتيجيته المتعلقة بعام 2023 والطامحة إلى وصول تركيا للمرتبة العاشرة عالمياً، بحيث يصبح حجم اقتصادها تريليوني دولار، وصادراتها 500 مليار دولار، ودخل الفرد فيها 25 ألف دولار كانت روسيا أفضل وجهة ممكنة لتحقيق الأهداف الاقتصادية التركية بفعل ثقلها على المستوى العالمي وامتلاكها . لطاقات بترولية وغازية تجعل من الطرف التركي يحاول التقرب لكسب هذا الشريك الاقتصادي المهم.

تعزير الأهمية الغربية لتركيا :

بعد حرمان تركيا من العضوية في الاتحاد الأوروبي، قامت تركيا بمحاولة زيادة قوتها الاقتصادية وذلك من خلال توسيع شراكاتها الاقتصادية مع كثير من الدول على رأسهم روسيا فهو أفضل البدائل المتاحة وضع تركيا التفاوضي مع الاتحاد الأوروبي في ظل حرمانها من عضويته، لذلك تسعى إلى زيادة قوتها الاقتصادية حتى يزداد الاحتياج لها عزز من الأهمية الغربية لتركيا التي و كذلك توسع من شراكاتها مع روسيا كبديل متاح عن الاتحاد الأوروبي وهذا ما لم تتبنى سياسة العقوبات التي تبناها الدول الغربية ضد روسيا بعد الأزمة الأوكرانية، بل اتجهت إلى توسيع

⁷صلاح نبوف، تطور العلاقات الروسية-التركية، المركز الكردي للدراسات، 2014/12/04
<http://nlka.net/index.php>

العلاقات معها و قد استفدت تركيا و حظيت بحصة كبيرة من الأسواق الروسية و من ناحية أخرى زادت الحاجة الأمنية الغربية لتركيا و أهمية التعاون العسكري معها.

بالنسبة لروسيا:⁸

مع امتلاك تركيا إمكانيات إستراتيجية ضخمة بعد التطور الهائل في جميع المجالات جعل روسيا تغير من وجهة نظرها التي كانت مبنية على الاعتماد على الشركاء المستقلين الأقوياء ذوى الاقتصاديات الضخمة مثل: ألمانيا و فرنسا و الصين. , جعل روسيا تغير نظرتها التاريخية القديمة ، حيث أصبحت تركيا شريك تجارى وحيو استراتيجي خاصة لكونها دولة مجاورة . و لذلك هناك عدة دوافع تحرك روسيا اتجاه هذا التقارب مع تركيا . منها

مواجهة المخاطر الاقتصادية

تحاول روسيا مواجهة المخاطر الاقتصادية التي تحيط بها خاصة بسبب العقوبات التي يفرضها الأمريكيون والغرب عليها بسبب الأزمة في أوكرانيا ستتكبدها خسائر تبلغ نحو 40 مليار دولار نجد أن هناك العديد من الأزمات المتلاحقة التي تواجه روسيا وأثقلت كاهلها المالي. حيث أن روسيا تخسر نحو 40 مليار دولار سنويا بسبب العقوبات الجيوسياسية، كما تخسر من 90 إلى 100 مليار دولار أخرى بسبب تدني أسعار النفط بحوالي 30%". بالإضافة إلى تراجع احتياطات النقد الأجنبي في روسيا نحو 100 مليار دولار بنهاية أكتوبر الماضي لتصل إلى 428.6 مليار دولار، مقابل 524.3 مليار دولار في نفس الشهر من العام الماضي، بسبب تدخل البنك المركزي بمليارات الدولارات لدعم الروبل. وتمنع العقوبات، التي فرضها الغرب على روسيا، من وصول . موسكو إلى أسواق المال الدولية والحصول على التقنيات المتطورة . تدفع هذه الأزمات روسيا إلى التركيز بشكل أكبر على التعاون الذي سيحقق نتائج مثمرة للبلدين في مجال رئيسي وهو الاقتصاد، وهو المجال الذي تزداد فيه العلاقات قوة بين البلدين. تتطلع روسيا إلى تركيا كشريك اقتصادي قد . يساهم في إعادة التوازن للاقتصاد الروسي

⁸ عماد يوسف قدورة، روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2013

محاولة استقطاب روسيا و تحييدها⁹

إن سياسة احتواء روسيا لتركيا ومحاولة استقطابها باعتبار تركيا حليف تقليدي للغرب . فحاولت روسيا استقطاب تركيا و تحييدها للهروب من العقوبات الغربية التي أثقلت كاهلها باعتبار تركيا مرتبطة اقتصاديا بروسيا خصوصا في مجال النفط أو أي سياسة احتواء جديدة باعتبار تركيا حليف تقليدي للغرب .

و سعى بوتين في ذلك بالتركيز على الإغراءات الاقتصادية و أعلن استقلال تركيا عن الغرب و توقيعها اتفاقيات إستراتيجية مع روسيا . كما تسعى روسيا لخلق تباينات بين تركيا و أوروبا . كذلك الدوافع الجيوبولتيكية . محولين بذلك ربط المصالح التركية في عدة مجالات إستراتيجية كالفضاء والطاقة النووية والاقتصاد والسياحة بروابط وثيقة يجعل تركيا تعتمد بشكل كبير اقتصاديا و استراتيجيا على روسيا . وهذا ما يجعلها تسعى لأن تكون , كما عامل تأثير روسي داخل السياسة التركية . كذلك تسعى روسيا من خلال تعاظم المصالح مع تركيا , للتأثير على السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في القضايا التي تتعلق بروسيا و نفوذها , خاصة في ظل تأثير الغرب على تركيا باعتبارها عضو في حلف الناتو

المبحث الثاني : قضايا الصراع بين روسيا وتركيا

تعد آسيا الوسطى ذات أولوية في المخططات الإستراتيجية للدول الكبرى ، وبخاصة أن المنطقة تزخر بموقع استراتيجي هام جداً، وفيها من الثروات الهائلة ما يجعلها هدفاً لمخاور صراع ممتد حول الموارد الاقتصادية، وخطوط نقل النفط والغاز، والملاحظ أن هذه المخاور تتداخل بشكل واضح في سياق صراع القوى الكبرى ومنها روسيا وتركيا.

⁹ ارم نيوم، تركيا وروسيا... فرقتهما السياسة وجمعهما الاقتصاد، العدد 164327، 2014/12/01
<http://www.aremnews.com/news/world>

المطلب الأول: الصراع الروسي - التركي في منطقة اسيا الوسطى والقوقاز¹⁰

إن منطقة القوقاز وآسيا الوسطى تعد مجالاً للتنافس بين روسيا وتركيا في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ولكن بعد تولي فلاديمير بوتين للرئاسة في روسيا في مارس 2000م وكذلك تولي حزب العدالة والتنمية في تركيا قد استطاعا تجاوز هذه العقبة في مسار العلاقات بينهما لتكون العلاقات الروسية التركية أكثر واقعية لتطوير التعاون بدلا من الصراع ولذلك تم توقيع "خطة العمل المشتركة للتعاون في أوراسيا بين البلدين في 16 نوفمبر 2001، وهي الوثيقة الرسمية الأولى التي ذكرت بناء "شراكة متعددة الأبعاد". حيث تمثل هذه المنطقة المجال الحيوي لروسيا ومنطقة نفوذها الأساسية .

وإن أردنا تعريف منطقة اسيا والقوقاز فهذه المنطقة تتوسط تمثل مركز مهم في العالم بصفتها تجاور دول قوية وكبرى دوليا وإقليميا على جميع المستويات؛ فموقعها الذي يقع غرب الصين، وجنوب روسيا، وغرب الصين، وشمال أفغانستان، وشمال وشرق إيران، وشرق تركيا. ومن هنا كانت هذه المنطقة محل أطماع الدول القوية إقليميا ودوليا، ومع تمتعها بأهمية اقتصادية كبيرة كاحتياطيات من الغاز والنفط التي تدفع القوى الدولية والإقليمية إلى محاولة السيطرة عليها

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق أدى ذلك إلى تراجع النفوذ الروسي عن كثير من مناطق الإرث السوفيتي. وكانت آسيا الوسطى من أهم المناطق الإستراتيجية التي فقدت روسيا السيطرة عليها وتلاشت قوة تحكم روسيا في وتراجع نفوذها في هذه المنطقة . الملاحظ أن السياسة الخارجية الروسية تجاه هذه المنطقة لا تزال رهينة الخلفيات التاريخية ذات الارتباط بالموقع الجيو سياسي للمنطقة ومتطلبات الأمن القومي الروسي. فتاريخيا تعتبر منطقة آسيا الوسطى منطقة نفوذ روسي أو كما وصفت بالحديقة الخلفية لروسيا . هذه السياسة الروسية تكمن في كونها تسعى إلى القضاء على التحديات من الدول المنافسة لها في هذه المنطقة خصوصا من الجنوب حيث الصين والحركات الإسلامية، ولإعادة منطقة اسيا الوسطى لها قامت روسيا بإستراتيجية بمنظورين، أولهما "أوروبي . أطلنطي" والثاني "أوراسي جديد". فطبقا للمنظور الأول ركزت روسيا على الاندماج مع الحضارة الغربية وتشجيع آسيا الوسطى على السير في ذات الاتجاه مع عدم التدخل النشط لحماية مصالحها في آسيا الوسطى. ¹¹ ولكن منذ 1999 بدأت روسيا تتحول نحو رؤية أوراسية تركز على التدخل لحماية مصالحها في آسيا الوسطى والقوقاز. فقد شعرت روسيا بأن أمنها القومي مهدد بفعل عدم الاستقرار السياسي بعد أحداث سبتمبر وتنامي عدد الحركات الإسلامية والانفصالية، فعملت روسيا باتجاه الاحتفاظ بقواعدها العسكرية في كل من طاجاكستان وكازاخستان وقيرغيزستان وتركمنستان في إطار التنافس الدولي على عسكرة آسيا الوسطى. أما اقتصاديا فتسعى روسيا إلى زيادة حجم التبادل التجاري وتطوير العلاقات الاقتصادية مع دول اسيا الوسطى خصوصا في مجالات

¹⁰ حنان أبو سكين، بين الصراع والتعاون: "التنافس الدولي في اسيا الوسطى"، المركز العربي للأبحاث والدراسات: القاهرة، يونيو 2014، ص 1، 2.

¹¹ نرمين عزت عوض، "سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز، جامعة الموصل"، 2012، ص 76.

كالطاقة وعلى صعيد المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، تعمل روسيا على زيادة التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والنقل والمياه مع دول آسيا الوسطى خاصة في إطار مبادرات التكامل والتعاون الإقليميين في منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي. أن روسيا تهتم أساسا بحماية مصالحها وعلى رأسها مصير الروس في تلك الدول واستقرار الأمن في تلك المنطقة

على الرغم من أن تركيا بعيدة نسبيا عن دول آسيا الوسطى، إلا أن شعوب تلك الدول تعتبر تركيا الوطن الثاني ، حتى من الجانب التركي فتركيا تسمى اسيا الوسطى بتركستان ،وبعد الفراغ الذي كان حاصلًا في دول اسيا الوسطى على إثر تفكك الإتحاد السوفيتي منحت هذه التطورات الفرصة لتركيا بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية لبدأ التغلغل التركي في اسيا الوسطى تأكيداً لهويتها الثقافية. لقد منحت التطورات الجيوسياسية أنقرة فرصة إعادة توجيه سياستها نحو المنطقة. هذه السياسة الجديدة حظيت بموافقة ودعم الولايات المتحدة. فبعد الفراغ الناجم عن تفكك الإتحاد السوفيتي، بدأ التغلغل التركي في آسيا الوسطى مستندا على صورة تركيا لدى جمهوريات آسيا الوسطى المسلمة

¹² لكن التطورات التي حدثت في المنطقة مع وجود عوامل عديدة شكّلت عائق أمام السياسة التركية. حيث شكّلت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في المنطقة، بالإضافة إلى ضعف الرابطة الثقافية من جراء سياسات العهد القيصري والسوفيتي التي تعرضت لها الهوية الثقافية لشعوب المنطقة. وهو ما أجبر تركيا على اعتماد سياسة جديدة أكثر واقعية تجاه المنطقة وتجاه إمكانيات الدولة التركية نفسها. هذه الواقعية ركزت على الاعتبارات الاقتصادية والطاقة وأصبحت المحور الرئيسي للسياسة التركية تجاه المنطقة. بالإضافة إلى الدعم الأمريكي من أجل بناء خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز من آسيا الوسطى إلى ميناء جيهان التركي عبر خط "باكو - جيهان" تفاديا لمروره عبر الأراضي الروسية أو الإيرانية فيما يعرف بحرب الأنابيب. ولكن الإستراتيجية التركية تواجه عدة عقبات من أهمها مزاحمتها من طرف روسيا حيث تسعى كل واحدة إلى احتواء المنطقة وضعف الاقتصاد التركي وقلة الإمكانيات التركية ، وكل هذا برغم دعم الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية للضغط على روسيا وغلق الطرق الحيوية عنها.

¹²محمد عبد الرحمن العبيدي ،"سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز" ، جامعة الموصل ،2012،ص 76

المطلب الثاني: الأزمة الأوكرانية¹³

كانت الأزمة الأوكرانية أزمة غير متوقعة بصفة كبيرة ولكن بعد وقوعها شكلت عائقاً وأعدت المواجهة بين الأقطاب الدولية على النفوذ، فتلك الأزمة بدأت مسارات الأحداث الدولية فيها تمضى في طريقها بين قطب أمريكي يستهدف استمرار الهيمنة، وما بين قطب روسي بدأ ينهض من جديد، حيث أن من أهم تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات التركية- الأمريكية والروسية، وأبعاد الأزمة التي حدثت بين روسيا وأوكرانيا، هو موضوع الطاقة، حيث حاولت الولايات المتحدة ضرب الاقتصاد الروسي من خلال افتعال أزمة بين الاتحاد ويرى، من، "الأوروبي و روسيا إذ يتم تأمين نحو 40% من الغاز الطبيعي المستهلك للاتحاد الأوروبي من روسيا فحاولت الولايات المتحدة الأمريكية ضرب روسيا من خلال تقويض صادرات روسيا من الطاقة إلى أوروبا¹⁴ تمتد شبه جزيرة القرم على مساحة عشرة آلاف ميلاً مربعاً ويصل تعداد سكانها إلى مليوني نسمة، وهي مرتبطة بالبر الرئيسي من خلال مضيق ضيق على شكل مستنقع. بيد أنها جزيرة منفصلة عن البر الرئيسي في أوكرانيا وروسيا من الناحية الفعلية، وذلك عن طريق بحر آزوف - وهو خليج ممتد من البحر الأسود يبلغ اتساعه حجم الجزيرة ذاتها. أتاحت الطبيعة الجغرافية الخاصة لشبه جزيرة القرم على حفاظها على هوية منفصلة عن البر الرئيسي في أوراسيا إلى الشمال. أما في الفترة قبل بداية العصر الحديث فقد كان سكان شبه جزيرة القرم ينتمون بشكل شبه كامل للعرق التركي ويتحدثون اللغة التتارية، مما جعل شبه جزيرة القرم ولاية في الكومنولث تحت حكم الإمبراطورية العثمانية. ورغم ذلك، فرضت الإمبراطورية الروسية سيطرتها تدريجياً على أقاليم ولاية القرم مع توسعها في حوض البحر الأسود. وفي عام 1774، تخلى العثمانيون عن سيطرتهم على ولاية القرم، التي أصبحت بعد ذلك ولاية مستقلة لكن سرعان ما ابتلعها الإمبراطورية الروسية. وبعد ذلك رأت روسيا أن شبه جزيرة القرم تمثل منفذاً حيوياً إلى البحار الدافئة، وأنشأت أسطولها في البحر الأسود في ميناء المياه العميقة سيفاستوبول في شبه جزيرة القرم في عام 1783.

وفي عام 1954، قام خليفة ستالين، خروتشوف بنقل القرم من الجمهورية الاشتراكية السوفيتية الروسية إلى الجمهورية الاشتراكية السوفيتية الأوكرانية "كهدية" لأوكرانيا. ونظراً للأهمية الإستراتيجية لشبه جزيرة القرم من وجهة نظر موسكو. وفي مؤشر آخر على الأهمية الإستراتيجية لشبه جزيرة القرم بالنسبة لموسكو، حافظت روسيا على تواجد العسكري في شبه الجزيرة. ومؤخراً في عام 2010، وقّعت روسيا وأوكرانيا معاهدة لتأجير ميناء سيفاستوبول في شبه جزيرة القرم لموسكو من أجل استخدامه من قبل الأسطول الروسي حتى عام 2042.

¹³ محمود خليفة جودة، أبعاد الصعود الروسي في النظام الدولي رسالة ماجستير (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) 2015 ص 153-

154

¹⁴ سونزغايتاي، وجيمس جيفري، "ردود فعل تركيا الخافتة على أزمة جزيرة القرم"، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، العدد: 2219. مارس

2014

ويعارض التتار بشدة عودة الحكم الروسي إلى شبه جزيرة القرم. وعقب الإطاحة بالزعيم الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش في 22 فبراير، شارك العديد من التتار في مسيرات مناهضة لروسيا في شبه جزيرة القرم، التي تعد حصناً للموالين لروسيا.

أولاً: الموقف الروسي¹⁵

إن لتدخل "روسيا" في الأزمة الأوكرانية كان له عدة أسباب سياسية، إستراتيجية، اقتصادية، فعلى الجانب السياسي، أدى انهيار السوفييتي في الحرب الباردة إلى تراجع الدور الروسي وصارت الكفة لصالح المعسكر الغربي الذي صار باسطة نفوذه على الدول التي كانت تابعة للإتحاد السوفييتي سابقا بسبب تفكك هذه الجمهوريات وتراجع الدور الروسي. ولكن مع مجيء "الرئيس بوتن" والإستراتيجية الجديدة له والتي حاول من خلالها إعادة المجد الروسي وإعادة روسية كقطب عالمي قوي ونظرا لأن روسيا تعتبر أوكرانيا دولة تابعة لها لاعتبارات تاريخية وجغرافية خاصة حيث تمثل أوكرانيا امتداد للعمق الجغرافي الروسي ولن تقبل بتبعيتها للمعسكر الغربي المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي.

أما على الجانب الإستراتيجي فإن روسيا تخشى من الجذب الأوروبي ومحاولة إرثاء النفوذ الغربي الذي يعد تهديدا صريحا للمصالح الروسية.

وهذا أمر غير مقبول من قبل الإدارة الجديدة خصوصا أنه لا يتماشى مع "الرؤية الإستراتيجية الجديدة" عند مجيء الرئيس الروسي "بوتن"، كما يأتي الخوف الروسي من نقطتين الأولى قلق روسيا من التقارب مع الإتحاد الأوروبي مع أوكرانيا، والثانية الخوف من ضمها للإتحاد الأوروبي بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة معها، كخطوة من أجل ضمها "لحلف شمال الأطلسي"، وهذا بطبيعة الحال يمثل تهديد إستراتيجي قوى لروسيا بسبب التقارب الجغرافي بينها وبين أوكرانيا، وهنا تصير قواعد حلف الناتو على الحدود الروسية وهذا ما يعد أمرا مستحيلا بالنسبة لروسيا ونتاج لهذه الرؤية، فإنه من الطبيعي أن تبدأ روسيا بمد نفوذها على الدول المجاورة لها خصوصا ذات المصالح المشتركة والخلفية التاريخية الواحدة. لذلك عمل الرئيس الروسي على إنشاء اتحاد يعرف بـ "الاتحاد الروسي"، الذي يعمل على زيادة التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى الجزء السياسي فيه، الذي يعمل على تكوين كيان سياسي بين أعضاءه، فهو بمثابة توسع "للاتحاد الاقتصادي الجمركي" صاحب التوجه الاقتصادي التجاري الصرف.

¹⁶ أما الجانب الاقتصادي فروسيا تعتبر المصدر الرئيسي لتزويد أوكرانيا بمصادر الطاقة فهي من أكبر مستهلكي الطاقة الروسية بأوروبا، وتعتمد على الغاز الطبيعي الروسي، فإنتاج أوكرانيا من الغاز الطبيعي يسد 16% من المطلب المحلي فقط بينما بقيته يعتمد على الواردات بشكل أساسي من روسيا، زيادة على هذا توافر

¹⁵ إيمان اشرف أحمد، "الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية" المركز الديمقراطي العربي، القاهرة، 2005

¹⁶ باسم راشد، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع، سلسلة أوراق، عدد9 (الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية، 2013)

سوق تجاري كبير بين البلدين لا يمكن لروسيا أن تتخلى عنه لدواعي إستراتيجية، فالسوق التجاري بين روسيا وأوكرانيا يعتبر بمثابة المصدر الأساسي للاقتصاد الروسي بالإضافة إلى السوق التجاري الكبير بين البلدين حيث أن التجارة بينهم من المصادر الأساسية للاقتصاد الأوكراني، كما أن روسيا تستورد من أوكرانيا "محركات الآلات، عربات القطارات، والآلات المصنوعة، كذلك استرداد المنتجات الزراعية الأوكرانية مثل السكر والمواد الغذائية كما تعتبر أوكرانيا المعبر الرئيسي لتمرير الغاز الروسي إلى أوروبا بالإضافة إلى أن أوكرانيا منفذ لها على البحر الأسود، فعن طريق أوكرانيا تستطيع روسيا تسهيل النقل التجاري. مما يمثل أهمية اقتصادية لروسيا. لذلك كان على روسيا التدخل من أجل حماية مصالحها الاقتصادية "الحيوية والإستراتيجية" المستقبلية في المنطقة بشكل عام ومع روسيا بشكل خاص.

ثانياً: الموقف التركي¹⁷

توجد عديد من الأسباب التي دفعت تركيا إلى إتخاذ خطوات مع الغرب ومعاكسة للمصالح الروسية ومنها أن سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم هو بمثابة تهديد كبير للأمن القومي التركي بينما الموقف التركي هناك عدد من الأسباب دفعت الحكومة التركية إلى اتخاذ جانب الغرب الموالي لأوكرانيا في مواجهة روسيا، تتمثل في أن سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم يعتبر تغييراً جذرياً في التوازنات الإستراتيجية في البحر الأسود وتهديداً للأمن القومي التركي، بالإضافة إلى وجود أقلية تركية يتواجدون في القرم يتم تسميتهم بتتا القرم وترى تركيا بأنهم جزء من النسيج الاجتماعي التركي، ومن دون تناسي العداة التاريخي بين تركيا وروسيا، الأمر الذي دفعها للانضمام لحلف شمال الأطلسي، وبعد الانفصال عن أوكرانيا أضحت الأقلية التركية تحت رحمة الأغلبية الروسية. وتسعى تركيا من خلال هذا الموقف الداعم للغرب إلى نيل رضا الغرب والولايات المتحدة الأمريكية اللذين ينتقدان السياسة التركية الداخلية، كما أن الأزمة الأوكرانية، جعلت تركيا بين مشكلتين كبيرتين الأولى عدم رغبتها خسارة العلاقات الاقتصادية مع تركيا والثانية عدم رغبتها في تضييع العلاقات الجيوسياسية مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما دفع تركيا للتقارب إلى روسيا مؤخراً، وعقد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع موسكو، مع التأكيد على الموقف التركي الرسمي الداعم للقضية التنارية، والاعتراف بحقوق شعب تتار شبه جزيرة القرم، ومطالبة الجانب الروسي بالالتزام بالقوانين الدولية.

¹⁸ فتتركيا ترى بأنها يجب عليها عدم إثارة المشاكل مع جيرانها، والذي أتى ثماره في العلاقات مع كل من روسيا وأوكرانيا في آن واحد، وذلك للحفاظ على التوازن الإقليمي لتركيا في أوروبا، وكسب الدعم الأمريكي من جانب، والحفاظ على المكاسب الاقتصادية مع روسيا، والتي تعد شريكاً هاماً في إطار الخطط المستقبلية لحكومة العدالة والتنمية مع روسيا. بالإضافة إلى إدراكها بان روسيا هي الممول الرئيسي لها من الغاز الطبيعي بنسبة 60% من

¹⁷ جورج فيشان "أوكرانيا والقرم في السياسة الروسية، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2014

¹⁸ أحمد نوري النعيمي، العلاقات التركية الروسية...دراسة في الصراع والتعاون، دار زهران للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2011م، ص112

احتياجاتها، ويتوجب عليها أن تتعامل بذكاء ولعب دور محوري في الأزمة الأوكرانية من دون خسارة كلا الطرفين .

الفصل الثاني :

طبيعة السياسة الخارجية الروسية

والتركية في الشرق الأوسط

تمهيد :

يعتبر هذا الفصل مدخلا لمعرفة طبيعة كل من السياسة الخارجية الروسية والسياسة الخارجية التركية والأسس الإستراتيجية الثابتة التي تقوم عليها كل من السياسة الخارجية الروسية وكذلك السياسة الخارجية التركية, بالإضافة إلى محددات هذه السياسة في الشرق الأوسط , حيث أن ذلك يمكننا من التعرف على العلاقة الموجودة بين المحددات الإستراتيجية والأهمية التي تحظى بها منطقة الشرق الأوسط في أجندات الدولتين اللتان هما محط دراستنا في هذا البحث , فمعرفة الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط والعلاقة الموجودة بين كل من روسيا والشرق الأوسط من جهة والعلاقة بين تركيا والشرق الأوسط من جهة أخرى يمكننا من التطرق إلى مواضيع الساعة وفهمها وفك مفاتيحها .

المبحث الأول : محددات السياسة الخارجية الروسية

سنحاول في هذا المبحث معرفة أهم المحددات السياسية للسياسة الخارجية الروسية ، أولاً بصفة عامة ، وثانياً من ناحية الشرق الأوسط لأننا سنسلط الضوء على السياسة الخارجية في هذه المنطقة بصفتها محل دراستنا ولما تكتسي من أهمية على المستوى الدولي والإقليمي ولأن روسيا تجمعها علاقات تاريخية مع عديد من الدول الشرق أوسطية

المطلب الأول :المحددات العامة للسياسة الخارجية الروسية¹⁹

- كرس بوتين قدرًا ملحوظًا في محاولة منه إلى إعادة صياغة جديد وقوي للسياسة الخارجية الروسية محاولاً بذلك استعادة أبعاد الاتحاد السوفيتي حيث كان القطب الشرقي القوي في العالم ، كرس في ذلك على طرق وأساليب جديدة قوية للسياسة الخارجية الروسية تتوافق مع التغييرات التي عرفها العالم من عوامة وحرية الأسواق ، ولهذا فقد اعتمدت روسيا الاتحادية في سياستها الخارجية عدة دوائر تعتمد على مراحل نموها ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي. وفي كل هذه الدوائر كان الهدف الأسمى هو تحقيق الإستراتيجية الأمنية على المدى البعيد ومنها:
- 1- التأكيد على ضرورة استرداد روسيا المكانة التي افتقدتها منذ قيامها، وإنهاء الانفراد الأمريكي بموقع القمة. وحسب رؤية القيادة الروسية، فيجب إتباع خطة استراتيجية وعقلانية تفضي إلى إحلال التعددية القطبية محل هذا الانفراد، وعلى نحو يتناسب أكثر واتجاهات العالم الجديد. مع إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية
 - 2- محاولة كسب شركاء اقتصاديين والسعي إلى علاقات متميزة وتعاون إستراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفيتي السابقين، لا سيما الهند وإيران والصين.
 - 3- الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة.
 - 4- زيادة التعاون وتعزيز العلاقات مع كومنولث الدول المستقلة مع الواقعية في التفكير
 - 5- السعي إلى تعزيز النفوذ الروسي في الفضاء السياسي للاتحاد السوفيتي السابق.
 - 6- منع انتشار الصراعات السياسية والعسكرية المؤدية لعدم الاستقرار بآسيا الوسطى.
 - 7- تعزيز الديمقراطية في روسيا

نية الأصفهاني، "مستقبل التعاون الروسي- الإيراني في ضوء التقارب الأخير، السياسة الدولية، العدد144، المجلد36 مركز الدراسات¹⁹ (القاهرة: السياسية والإستراتيجية، أبريل 2001)، ص164

²⁰ وعلى ما سبق يمكن القول بأن ثمة عدة تطورات على المستوى الوطني قد حدثت؛ من أجل تعزيز الدور

الروسي على الساحة الدولية، كان من أهمها ما يلي:

- أ- استغلال حيز دبلوماسية القوى الكبرى أو السعي إلى وضع مساوٍ، حيث كانت تلك في قمة أولويات السياسة الخارجية الروسية في تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية.
- ب- منع توسع حلف شمال الأطلسي (NATO) نحو الشرق، والحد من قدرته على لعب دور في شؤون منطقة النفوذ الروسي، وتقوية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)؛ كي تمارس دورًا رئيسًا
- ج- محاولة التغلب على الصعوبات الاقتصادية العديدة، لا سيما نقص الأرصدة البنكية، والاحتياطيات الأجنبية بالبنوك، وصعوبات الاستثمار، وتفاقم مشكلة البطالة في روسيا، ووضع إستراتيجية لإحياء الاقتصاد الروسي.
- د- سعت القيادة الروسية إلى محاولة إيجاد عالم متعدد الأقطاب، وتوجهت بدبلوماسية جنوبًا نحو الصين والهند والدول الآسيوية الكبرى الأخرى؛ بهدف تقوية الدور الروسي في الشؤون العالمية وتقوية الموقف والتأثير الروسي كقوة أوراسية، خاصةً بعد توسع حلف شمال الأطلسي شرقًا في أواخر تسعينيات القرن الماضي،

²⁰ د. عبد العزيز مهدي الراوي، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، دراسات دولية، العدد 35، ص ص

المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط²¹

إن روسيا توازن بين المحددات المحلية والخارجية عند الحديث عن محددات وأهداف السياسة الخارجية الروسية، فيمكن القول بأن روسيا شأنها شأن الدول العظمى، ، وبين الاعتبارات الداخلية والخارجية، بل وتسعى لأن توظف السياسة الخارجية بما يتفق ومصالحها الداخلية. وعند الحديث عن الدور الروسي في المنطقة العربية، فإن روسيا تجمعها علاقات تاريخية حافلة بالمنطقة العربية ، حيث كانت روسيا حليفا استراتيجيا كبيرا للعديد من الدول العربية ولا تزال قائمة مع بعضها قبل المتغيرات التي حصلت في الشرق الأوسط ومع ارتباط الكثير من الدول العربية بعلاقات إستراتيجية كبيرة وبقيت في تطور مع بعض الدول الأخرى مع روسيا ولكن مع اختفاء الطابع الأيديولوجي في هذه العلاقات الجديدة التي اتسمت بأن بعض الدول العربية كانت ولا زالت مرتبطة مع روسيا اقتصاديا وسياسيا وروسيا تمتلك الكثير من أوراق اللعبة السياسية، بالإضافة مع العلاقات الإستراتيجية والتاريخية التي مازالت تحتفظ بها خصوصا مع الجزائر وسوريا والعراق وإيران ولبنان وفلسطين.

فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، شهدت السياسة الخارجية الروسية عملية إعادة هيكلة أصبحت بمقتضاها أكثر واقعية، تقيس تحركاتها واتجاهاتها بحجم ما تملكه من قوة، وبمقدار ما تحققه تلك التحركات والتوجهات من فائدة للمصالح الوطنية الروسية.

وفي هذا الصدد أكد الرئيس الروسي بوتين عندما أكد على (أن "العالم يتغير بسرعة، ومسارات العولمة تخفي أخطارًا متنوعة، فيما الأزمة الاقتصادية والهزات التي تشهدها مناطق من العالم تشجع بعضهم على حل مشاكله على حساب آخرين باستخدام وسائل الضغط العسكري. وبالتالي فإن بروز قوى هدامة في بعض مناطق العالم يهدد أمن الشعوب، كما أن الدول التي تحاول تصدير الديمقراطية، ولا تتوانى عن انتهاك القانون الدولي وسيادة الدول من أجل ذلك تبقى حليفةً لهذه القوى)

فقد شهدت المنطقة العربية هزات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وطائفية وعرقية ودينية شديدة التعقيد والخطورة. فالمنطقة العربية ومع امتلاكها لكثير من الثروات الطبيعية والخيرات الباطنية كالغاز والبتروك و اتساع رقعتها

عبد الغني سلامة، "السياسة الروسية في الشرق شئون عربية، العدد 151 10- (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة العربية 2012) ص 173²¹
الأوسط

الجغرافية ،حيث تعيش هذه المنطقة العديد من الملفات الحساسة التي تأخذ طابعًا دوليًا. كما أن التعامل مع تلك الملفات لا يملك مجال من الأحوال أن يتجاهل التداخلات والصراعات ذات الأبعاد الإستراتيجية؛ كونها على تماس مع قضايا تتعلق بمستقبل البشرية بشكل عام، وبمصير العديد من الدول، وبموازن القوى الدولية بشكل أكثر خصوصية.

ومن هذا، يمكننا تحديد ثلاث مصالح كبرى وأساسية تحدد نمط السلوك الروسي في الشرق الأوسط بصفة عامة، ومنطقة الوطن العربي على وجه الخصوص، وذلك على النحو التالي:
22 الأولى، العمل على إتهامك الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجيًا عن طريق مزاعمها في المنطقة، وذلك من خلال إرهاب الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة دفعها إلى مناطق التوتر وإثارة المشاكل ومزاعمها مع كثير من الدول سواء من الناحية الاقتصادية وخصوصا الناحية السياسية و استدراج واشنطن في مشاغبات على أكثر من ساحة -والشرق الأوسط أحدها بطبيعة الحال- وهذا نابع من إدراك القيادة الروسية أنها لا يمكن أن تقبل أن تكون قوة عالمية من الدرجة الثانية فهي تنتظر الفرصة لإعادة تشكيل موازين القوى في ، القوى العالمي، وإحدى وسائلها إلى ذلك هي تلك المشاغبة المستمرة والمهتكة للولايات المتحدة.

ومثال ذلك ما جاء على لسان قائد الأسطول الروسي الأدميرال Vladimir Masorin في أغسطس 2007 من الإعلان عن دراسة تقضي بإعادة الأسطول الروسي من جديد إلى البحر المتوسط مدعومًا بقاعدة عسكرية روسية تُفضّل أن يكون مقرها سوريا؛ وذلك ردًا على إعلان الولايات المتحدة عن نيتها بناء نظام جديد للدفاع الجوي بحلول عام 2015.

إضافةً إلى هذا، فإن روسيا تحاول استغلال حالات فشل الولايات المتحدة في العراق وصعوبة تقييد الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الدول لصالحها في زيادة مكاسبها ونفوذها في المنطقة؛ مستغلة في ذلك حليفيتها في المنطقة إيران وسوريا، لمساعدتها في تخفيف من قوة التواجد الأمريكي في المنطقة العربية وكذا في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

23 فقد أثبتت روسيا الاتحادية على محاولات إفشال مشاريع الولايات المتحدة الأمريكية ولعل خير مثال على ذلك كان معارضة موسكو الحرب على العراق لإفشال مشاريع واشنطن في العالم بشكل عام، وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص؛ حيث أدركت موسكو أن المستنقع العراقي لن يكون مجال أسهل من المستنقع الأفغاني الذي

22 - George Friedman, "Russia's Window of Opportunity", Stratfor Global Intelligence, August 21, 2007. For more details,

see: http://www.stratfor.com/russia_window_opportunity

23 أحمد دياب، عودة بوتين: تحديات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة، السياسة الدولية، العدد 188، المجلد 47، (القاهرة: مركز الدراسات

السياسية والإستراتيجية ، أبريل 2012)، ص 107

وقع فيه الاتحاد السوفيتي في ثمانينيات القرن العشرين، وكلف السوفييت مادياً ومعنوياً، وكان من بين عوامل نهايتهم.

ولذلك أخذت روسيا الدرس وعرفت أنه لا بد من عدم التدخل في المستنقعات التي كانت سبب نهايتهم، ومدركين بأن الإخفاق الأمريكي في العراق وأفغانستان أو أي مكان تتورط فيه واشنطن في منطقة الشرق الأوسط سيعجل من بداية انهيار الولايات المتحدة وبذلك تستطيع موسكو أخذ زمام الأمور وإعادة صياغة العلاقات مع دول المنطقة بما يتناسب مع الإستراتيجية الروسية الجديدة.

الثانية، ترتبط بالمصالح الاقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط. فقد نجحت روسيا إلى حد كبير بعد تولي الرئيس بوتين الرئاسة في استعادة مصالحها الاقتصادية و أهدافها الاقتصادية بالمنطقة، ولكن المعاملات الاقتصادية في عهد الرئيس بوتين صارت مغايرة لما كانت عليه في فترات سابقة التي كانت تعتمد على العنصر الأيديولوجي بالأساس فوق اعتبارات المنطق الاقتصادي بفعل تغير المفاهيم التي كانت سائدة في وقت الحرب الباردة.

والثالثة، أمنية حَتَمَتها قواعد الجغرافيا والديمغرافيا؛ فنضرا للموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط التي توليه السياسة الخارجية الروسية الجديدة أهمية بالغة وهي إحدى المرتكزات الإستراتيجية؛ باعتبارها تمثل مكان الصدارة في سلم الاهتمامات العالمية، وأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيداً عن تلك المنطقة الإستراتيجية؛ لما تمثّله من قلب العالم: حيث تعد منطقة الشرق الأوسط منصة ارتكاز وقوى دافعة لأي دولة قوية بصفته منطقة محورية تعد محل أطماع القوى الكبرى في العالم بما فيها روسيا.

وترى موسكو أن وإرثها التاريخي وعلاقتها الاقتصادية السابقة قد تؤهلها للعب دور كبير خارطة تشكيل العالم الجديد. وبالرغم من كل هذا فإن روسيا تتحرك بصفة حذرة في المنطقة الشرق أوسطية لمعرفتها بالتباينات بين دول المنطقة، وتحاول ألا تخسر أحدًا من الأطراف. فمثلاً تدعم موسكو طهران، مع محاولة الأولى ألا يجلب ذلك عليها استعداد دول مجلس التعاون الخليجي، كذلك تدعم دمشق، مع مراعاتها ألا يثير ذلك قلق الدول العربية الأخرى.

²⁴وكون جمهوريات اسيا الوسطى تعتبران مجالا حيويًا لروسيا فإن روسيا تسعى إلى أن تكون علاقاتها مع الشرق الأوسط حسنة لكون الموقع الجغرافي للدول الشرق أوسطية تحيط بمنطقة اسيا الوسطى ولديها علاقات حسنة معها، بالإضافة إلى أن روسيا تُسخر كل إمكاناتها لمنع أي تعدد يهدد تلك المناطق. لذا كان اهتمام موسكو منذ انخيار الاتحاد السوفيتي بشكل خاص بكل من تركيا وإيران؛ ذلك لأنهما أكثر دولتين في الشرق الأوسط رغبةً في النفاذ إلى هاتين المنطقتين، ومحاولة اختراقهما والسيطرة عليهما؛ وهذا نظرًا لوجود نوع من

²⁴د. سعيد سليم، "العودة الروسية إلى الشرق الأوسط"، جريدة الثورة، 25.12.2009.

الارتباط الديني أو العرقي أو اللغوي الذي بين هاتين الدولتين وبين الشعوب القوقازية وفي آسيا الوسطى، وقد قامت روسيا بتوثيق العلاقات مع إيران التي تعد سندا لروسيا خاصة في العراق بالشكل الذي يزعج الولايات المتحدة الأمريكية ويقوض مصالحها في المنطقة

²⁵ فمحاولة التقارب التي سعت إليها موسكو مع طهران هي محاولة منها لاحتواء مسلمي روسيا من خلال استخدام الورقة الإسلامية خصوصا إذا علمنا أن عدد مسلمي روسيا يقدر عددهم بنحو 20 مليوناً، وكذا في منطقة آسيا الوسطى التي تعتبرها مجالاً حيويّاً يجب أن يظل مقصوداً عليها.

كذلك مثّلت مسألة الإسلام السياسي العابر للحدود، والذي اقترن لدى غالب دول الغرب والشرق بفكرة الإرهاب منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، أحد الأسباب الرئيسة التي جعلت روسيا بوتين تزيد اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط، والعمل على توسيع قاعدتها مع بلدان تلك المنطقة، وهو ما دفع موسكو للاهتمام المتزايد بتلك المنطقة في الوقت الحالي، خصوصا بعد ما سمي إعلاميا بالربيع العربي؛ تخوفاً من وصول شعلة تلك الأحداث إلى المحيط الحيوي لروسيا - وكذلك بعد صعود تيارات الإسلام السياسي الذي تخشى منه روسيا .

ولم يقتصر على فتح قنوات بين أجهزة الاستخبارات الروسية ونظيراتها في بلدان الشرق الأوسط العربية، بل تعدت ذلك إلى توسيع علاقاتها خصوصا مع إسرائيل، حيث تقوم معه بتدريبات مشتركة على مكافحة الإرهاب، ناهيك عن قيام ديمتري كوكاز - الممثل الرئاسي المفوض للمقاطعة الفيدرالية الجنوبية التي تشمل شمال القوقاز ومنطقة روسيا الأوروبية الجنوبية - فور تعيينه في مارس 2004 بعدة زيارات إلى إسرائيل أسفرت عن توقيع عدد من الاتفاقيات بشأن مكافحة الإرهاب.

²⁵ باسم راشد، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع، سلسلة أوراق، عدد 9 (الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية، 2013) ص 13-

المبحث الثاني : محددات السياسة الخارجية التركية

سنحاول في هذا المبحث معرفة أهم المحددات السياسية للسياسة الخارجية التركية ، أولا بصفة عامة ، وثانيا من ناحية الشرق الأوسط لأننا سنسلط الضوء على السياسة الخارجية في هذه المنطقة بصفتها محل دراستنا ولما تكتسي من أهمية على المستوى الدولي والإقليمي ولأن تركيا تجمعها علاقات تاريخية ودينية مع عديد من الدول الشرق أوسطية

المطلب الأول:المحددات العامة للسياسة الخارجية التركية

بعد وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم في تركيا بقيادة زعيمه السيد “ رجب طيب أردوغان ” وإصراره على تفعيل الدور التركي والعودة بتركيا إلى الساحة الدولية من خلال سياسة حكيمة هندستها وزير خارجية تركيا السيد أحمد داود أوغلو، ارتكزت على ستة مبادئ رئيسية حددها أحمد داوود أوغلو في كتابه العمق الإستراتيجي وتمثلت في النقاط التالية:

أ-مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن²⁶

على إقامة توازن بين الحرية والأمن وذلك من خلال اقتناع داوود أوغلو على أنه ما لم تحصل دولة من الدول بداخلها فإنها ستكون عاجزة عن التأثير في محيطها كما أن مشروعية النظم السياسية يمكنها أن تحقق عندما يوفر الأمن لشعبها وتحرمها في المقابل من الحرية، تتحول مع الوقت إلى أنظمة تسلطية، كذلك الأنظمة التي تضحي بالأمن بدعوى أنها تفتح الكثير من الحريات ستصاب بحالة من الإضراب المخيف، خاصة بعد التحولات التي إن 111 سبتمبر دفع “:شهدها العالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ويقول أحمد داوود أوغلو في هذا الصدد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تستبدل بالنظام العالمي الجديد المستند إلى خطاب الحريات الذي ساد بعد «الحرب الباردة نظاما عالميا جديدا مستندا إلى المفهوم الأمني

ب-مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار

وذلك من خلال تفعيل العلاقات مع دول الجوار وجعلها علاقات حسنة والارتباط باتفاقيات شراكة ومعاهدات ثنائية، لتفعيل العلاقات إلى علاقات حسنة وتعاونية العمل على حل المشاكل العالقة مع دول الجوار بعقد ، وأبرز مثال على ذلك علاقاتها مع سوريا بحيث تحولت إلى علاقات تعاونية بعدما أن كادت أن تقع حرب بين الدولتين عام 1998، كذلك علاقاتها مع جورجيا وبلغاريا، وجعل تركيا دولة خالية من العداوات خصوصا من الدول المجاور لها وكسب ود وثقة هذه الدول والدخول في علاقات اقتصادية وسياسية بناءة .

ج-مبدأ الدولة الفاعلة

²⁶أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية(تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل):. الدوحة الدار العربية للعلوم

من خلال لعب تركيا دور

محوري في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار ، فقد كان لنجاح التأثير التركي في أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو في فترة التسعينات من القرن الماضي دافعا مشجعا لانتهاج مبدأ التأثير في القضايا الداخلية والخارجية لدول الجوار خاصة في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى ، ، وذلك من خلال لعب دور محوري في المشاكل العالقة بين دول الجوار وفي المناطق المتوترة ، كالوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل، كذلك المبادرة التركية البرازيلية فيما يخص أزمة النووي الإيراني، وكذا التدخل التركي في الأزمة اللبنانية ونجاحها نسييا وهذا ما يجعل تركيا دول فاعلة حسب الرؤية الجديدة.

د-مبدأ السياسة الخارجية المتعددة البعد²⁷

حيث يجب على تركيا توطيد العلاقات مع عدة دول عكس قطع العلاقات مثلما كانت تنتهجه في سياسة : البعد الواحد حيث رأى أوغلو في هذا الصدد بأنه يجب على تركيا من خلال هذه الرؤية الجديدة إلى محاولة استغلال الساسة الأتراك لهوية تركيا المتعددة معتمدين في ذلك على مبدأ النظرية البنائية التي تعتبر أن الواحد ، البعد الثقافي والديني و لقيمي والتواصل الاجتماعي هي في الأساس محددات للسياسة الخارجية بالإضافة على أن هذا المبدأ جاء بعد صراع كبير بين النخب التركية المتعددة .ومنها الإسلامية والعلمانية والوطنية التوجهات والإيديولوجيات المتأثرة بعد مشارب بحكم الحضارة والتاريخ .

«(54)» ويقول داوود أوغلو عن الموقع الجغرافي الذي أكسب تركيا تلك الهوية المتعددة الأبعاد

من حيث الجغرافيا مكانا فريدا، فاعتبارها دولة متزامية الأطراف وسط ارض واسعة بين إفريقيا وأوربا يمكن أن يتم تعريفها على أنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكن اختزاله في صفة واحدة موحدة، وعلى غرار روسيا وألمانيا وإيران ومصر لا يمكن تفسير تركيا جغرافيا أو ثقافيا بربطها بمنطقة واحدة، وتركيب تركيا الإقليمية المتعدد .«يمكنها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذها المباشر.

إن اسطنبول ليست مركزا» كما بين رئيس الوزراء التركي السيد رجب طيب أردوغان البعد الحضاري لتركيا في قوله .«يجمع قارتين فحسب،إنما هي منطقة مركزية تختزل فيها العديد من الحضارات

ه-مبدأ الدبلوماسية المتناغمة

من خلال استغلال تركيا لمكانتها الجغرافية و مكانتها في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية لتفعيل العمل الدبلوماسي،والعمل على توثيق الروابط مع الدول الأعضاء في تلك المنظمات وتعني تنسيق السياسات مع مختلف الأطراف والكتل الدولية.واستغلال تركيا لكل هذا لمحاولة لعب دور متناغم وفق مبادئها وأهدافها.

ي-مبدأ تطوير الأسلوب الدبلوماسي

²⁷أحمد داوود أوغلو،نفس المرجع

وذلك يتم من خلال إعادة صياغة تعريف جديد ومفهوم جديد لتقوم به السياسة الخارجية التركية في الساحة الدولية، تجعلها أكثر قدرة مما سبق للعب دور محوري في السياسة الدولية مع مختلف الفواعل من خلال إعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية عن طريق تقديم الأفكار والحلول في القضايا الدولية شرقاً أو غرباً على وهذا ما أكده “داوود أوغلو” حيث قال إن الإتحاد الأوروبي و منطقة المؤتمر الإسلامي جزءاً من من “السواء. المقاربة الشاملة للسياسة التركية، وستجعل المبادرات تركيا فاعلاً عالمياً ونحن نقترّب من العام 2023، للذكرى «المتوية الأولى لإقامة الجمهورية التركية

حيث تريد تركيا من خلال هذا إلى المشاركة في جميع المحافل الدولية والمنظمات و من خلال عضويتها حتى ولو كانت متناقضة مع السياسة والأهداف التركية، حيث أن تركيا تبحث عن لعب دور محوري وأن تكون حلقة وصل بين جميع هذه الفواعل.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط²⁸

إن تركيا دائماً ما ضلت حاضرة في منطقة الشرق الأوسط خصوصاً في الفترة الأخيرة بشكل كبير وملاحظ، حيث برز النشاط التركي بشكل لافت إبان أزمة غزة وقد سبق ذلك دور حكومة رجب طيب أردوغان في القيام بالمهمة الصعبة المتمثلة في التوسط بين إسرائيل

وسوريا، حيث نجحت تركيا في دعوة الطرفين إلى اسطنبول في أربعة لقاءات لمعاودة المفاوضات بينهما وقد سعت إيران للعب دور قيادي في المنطقة من خلال استغلال برنامجها النووي، مستغلة في ذلك ضعف النظم العربية وتفككها من هنا لا بد الآخذ بعين الاعتبار السياسة الخارجية التركية في المنطقة، والتي كانت موازنة متواجدة في المنطقة ويظهر ذلك

أثناء أزمة غزة، حيث كان التحرك التركي في المنطقة بارزاً من خلال قيام الحكومة التركية برئاسة رجب طيب أردوغان بمهمة الوساطة الصعبة بين إسرائيل وسوريا، ونجاحها في جمع الطرفين في اسطنبول أربع مرات إلى الآن من أجل استئناف المفاوضات

وفي الواقع فإن تركيا قد أظهرت اهتماماً بلعب دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل منذ العام 2004. ولكن في أثناء زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت إلى أنقرة في شباط (فبراير) سنة 2007، أبدى الإسرائيليون حاجتهم إلى الخدمات التركية لجلب سوريا وإسرائيل معاً إلى طاولة المفاوضات، لاعتقادهم أن تركيا تمثل صمام

²⁸ ميشال نوفل، العثمانية الجديدة والشرق الأوسط رؤية عربية، مركز المسار للدراسات والبحوث، العدد 11.12، 16 سبتمبر 2013

أمان في الشرق الأوسط، ولأن تركيا هي الدولة المسلمة الوحيدة في المنطقة التي لها علاقات قوية مع إسرائيل، في المجالين الدبلوماسي والتجاري، وان لا أحد باستثناء رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان يستطيع أن يلعب دوراً بناءً لإطلاق مفاوضات بين سوريا وإسرائيل بسبب علاقته الشخصية الحميمة مع الرئيس السوري بشار الأسد.

وبقي الدور متحاربة مع اقتراح أولمرت بل إنها تدخلت وشجعت المفاوضات بين إسرائيل وسوريا مستغلت في ذلك مسؤوليها الأتراك الذين كان لهم دور كبير في عمل دور الوسيط وسعت تركيا أيضاً للعب دور الوسيط بين الكيان الصهيوني و فلسطين مستغلة في ذلك التقارب الحاصل بينها وبين قادة حركة حماس الطرف المفاوض، وكذا تنسيق جهودها مع بعض الرسميين اللبنانيين، وقد عملت على دعوة الأطراف المفاوضة إلى تركيا مع عدم تجاهل مصالحها مع الكيان الصهيوني، فكان للدور التركي الدور الكبير في هذه الأزمة.

إلا أنه وخلال الحرب الإسرائيلية على غزة التي استمرت ثلاثة أسابيع -بدأت في 2008/12/24، عقب ستة أشهر من الهدنة بين إسرائيل وحماس(1)، فإن موقف تركيا اتخذ منحى مختلفاً، بعد أن قام رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بإدانة إسرائيل بشدة منذ اليوم الأول للاعتداء على غزة، واستمر في مهاجمة إسرائيل بعنف وصولاً إلى حد تساؤله "هل لإسرائيل الحق في الاحتفاظ بعضويتها في الأمم المتحدة"، معلناً أن زعماء إسرائيل لن يفلتوا من عقاب التاريخ، بسبب المأساة التي أوقعوها بالفلسطينيين في قطاع غزة، ليبلغ النقد التركي ذروته في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، حين غادر رئيس الوزراء التركي الذي انزعج بشدة من عدم الثقة والانتقادات الإسرائيلية المنصبة بشكل عنيف، بعد ملائمت مع الرئيس شمعون بيريس

وبعد تضرر العلاقات الإسرائيلية التركية أضر هذا بسير المفاوضات في القضية السورية والإسرائيلية، بعد توقف الأتراك عن رعايتها أما بخصوص معاودة مفاوضات السلام السورية-الإسرائيلية التي توقف الأتراك عن رعايتها منذ الحرب على غزة، فإن الرئيس السوري بشار الأسد أعلن أخيراً في مقابلة نشرتها صحيفة "الدائلي ستار" أن بلاده يمكن لها أن تتحرك من المفاوضات غير المباشرة التي رعتها تركيا للدخول في محادثات سلام مباشرة مع إسرائيل، ولاسيما في ما يتعلق بمسألة استعادة هضبة الجولان التي تحتلها إسرائيل إلى سوريا، في حال دخول إدارة الرئيس الأميركي الجديد باراك أوباما على خط المفاوضات الجارية توصلاً إلى سلام إقليمي

ارتباط تركيا بشؤون المنطقة

²⁹ ولو رأينا قليلاً فإن الموقف التركي القريب من العرب والمسلمين يتلخص أساساً عن الظروف التي جاءت ما بعد حرب العراق حيث شهدت القوة الأميركية العظمى محدودية حرمها. إن الولايات المتحدة تحت حكم

²⁹ ياسين الحاج صالح، « تركيا الجديدة ليست عثمانية متجددة مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 85 شتاء 2011 ص 156

جورج بوش أضعفت موقعها المتقدم جداً في السياسات العالمية، ووجد كثير من حلفائها وفي مقدمهم تركيا، مجالاً .ولا سما في الشرق الأوسط، حيث كان للدور التركي الكلمة الكبرى لمساندتها للولايات المتحدة الأمريكية.

يضاف إلى ذلك الظروف التي كانت محيطة بالمنطقة وعلى رأسها ظهور إيران كقوة إقليمية منافسة في المنطقة الشرق ، أيضاً أهيأ اتفاقاً أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إن التحديات الجديدة التي تضعها تركيا في حساباتها، بعدما تحولت أنقرة من دولة ملحقمة بالناتو إلى دولة محورية في النظام العالمي الجديد، تسعى إلى الاستقرار الإقليمي حفاظاً على مصالحها الوطنية العليا، تدفعها إلى العمل لتكون لاعبا سياسياً نشطاً في الشرق الأوسط.

30 فأعدت تركيا إعادة صياغة سياستها الخارجية بما يتوافق مع مركزها الجديد، لتتقارب بذلك مع الاتحاد

الأوروبي بناء على ذلك أعادت الدولة التركية ترتيب توجهات سياستها الخارجية بشكل عام مركزه جهودها وإصلاحاتها الداخلية لتواقي المتطلبات الأوروبية ، وأيضاً مركزين على عدة نقاط ومنها تحسين نسختهم من الديمقراطية -حقوق الإنسان، حكم القانون، الاقتصاد، البنية الاجتماعية والسياسية- وكان عليهم كذلك ليحجوا من تركيا دولة ذات مخزون استراتيجي كبير بما يساعد في ذلك على تطوير العلاقات مع الدول الشرق أوسطية ،وتبؤ مكانة كبيرة في هذه المنطقة.

³⁰ياسين الحاج صالح، نفس المرجع

الفصل الثالث:

موقف روسيا وتركيا من المتغيرات الإقليمية في
الشرق الأوسط وانعكاساتها على العلاقات بين
البلدين

تمهيد :

يعتبر هذا الفصل محاولة لدراسة مواقف كل من الدولتان محل الدراسة روسيا وتركيا إزاء المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط وكيف تعاملت كل دولة على حدا مع الاحتجاجات والأحداث التي حصلت في الفترة الممتدة ما بين 2011م و 2016م

حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى كل من مواقف روسيا وتركيا ورؤيتهما للأحداث والمتغيرات الحاصلة في الشرق الأوسط

في حين حاولنا في المبحث الثاني الغوص في عمق الأحداث والتي عجلت بتغير العلاقات الروسية التركية فتطرقنا إلى الأزمة السورية ورؤية كل من الدولتان لما يقع في سوريا وذلك بناء على مواقفهما السياسية على مدار الأزمة وصولاً إلى حادثة إسقاط الطائرة الروسية سوخوي 24 على الحدود التركية والتي كان لها الأثر البالغ في اضطراب وتوتر العلاقات الروسية التركية.

المبحث الأول: موقف روسيا وتركيا من المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط

خلفت الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط تغير كبير في الخريطة السياسية العربية حيث وبعد اندلاع هذه الاحتجاجات مطالبة بإسقاط الأنظمة القائمة وتقديم إصلاحات سياسية، تمركزت القوى الكبرى في العالم محاولة التأثير على الأحداث حيث كان لكل واحد موقفه الذي يتناسب مع مصالحه، حيث سنحاول في هذا المبحث أن نعرف موقف روسيا وتركيا من المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط

المطلب الأول: موقف روسيا من المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط³¹

أ-تونس:

كان الموقف الروسي من الثورة التونسية في البداية غير مهتم بشكل ملحوظ، ولكن التطورات الكبيرة التي شهدتها تونس خصوصا عند سقوط النظام وعلى رأسه الرئيس زين العابدين بن علي ومع تطور حجم هذه المتغيرات كان لابد من القيادة الروسية أن تتدخل، حيث بادرت بتأييد التغيير الديمقراطي في تونس واتخذت من سقوط هذا النظام خطوة أولى لبناء موقف سياسي خاص، وقد ظهر ذلك بوضوح في خطاب الرئيس (رئيس الحكومة الحالي ديميتري مدفيدوف في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في 26 يناير حيث قال أعتقد أن ما حدث في تونس كان درسا كبيرا للحكومات في جميع أنحاء العالم، وأنه يجب على الحكومات أن تعمل على إحداث نمو وتطوير جنب إلى جنب مع مجتمعاتها سواء في إفريقيا أو أوروبا أو أمريكا اللاتينية حيث يمكن فهم تلك التصريحات بطريقتين الأولى أنها قد تمثل تأييدا للتغيير الديمقراطي الذي حدث في

تونس

أما الطريقة الثانية فيمكن القول أن الكلمات المختبئة في ثنايا الخطاب قد تحمل إشارة غير مباشرة لنظم الحكم الموالية لموسكو بأن تتخذ خطوات احترازية خوفا مما قد ينجر عن تلك الاحتجاجات في جميع المناطق من العالم.

³¹نورهان الشيخ، "مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية بعد الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية (أكتوبر 2011)

إن التطورات التي شهدتها مصر قد نالت اهتماما أكبر من القادة الروس بفعل الخشية من تحول هذه الاحتجاجات إلى الدول الحليفة: فقد عبر القادة الروس عن عدم رضا لما يجري من حراك احتجاجي, فقد أكد الرئيس بوتين إلى ضرورة التوصل إلى قرار سلمي يرضي جميع الأطراف , وهو ما يعبر عن تخوفه مما قد يؤول إليه التحركات الشعبية من تطورات والمفارقة في الأمر هي أنه كان المفترض أنه يشكل إسقاط نظام حسني مبارك وأن يسهم في المساعدة على ولادة نضام جديد يفترق عن النظام السابق, الذي لم يكن تربطه بموسكو أية علاقة متميزة ووضع كل أوراقه في يد الولايات المتحدة الأمريكية منذ عهد الرئيس السادات لكن القادة الروس ظنوا أن نظام حسني مبارك باق بالرغم من كل شيء , فلم يقطعوا اتصالاتهم مع مبارك إلى أن تنحى عن السلطة الروسية حتى تغير موقفهم في الإعلان الرسمي بالرغم من تأخره وعدم وضوحه وضبايته إزاء ما حدث في مصر رغم تأكيدهم عن استعدادهم للتعاون مع النظام الجديد.

ج-ليبيا:

عارضت موسكو في أكثر من مناسبة أي قرار دولي حول ليبيا حيث كان الموقف الروسي حيال ثورة 17 فبراير الليبية مشككا وممانعا حيث أعلنت روسيا. وأعربت عن خشيتها من أن يؤدي أي تدخل عسكري في ليبيا إلى دخولها في أتون الحرب الأهلية وظهور المتطرفين والذي يؤدي بدوره إلى حروب تستمر عقودا كاملة وانتشار العناصر المتطرفة كما جاء على لسان مديديف , حيث قال مديديف في هذا الصدد بأن التدخل الأجنبي في ليبيا يؤدي إلى ظهور الإسلاميين , وهو ما قد يؤثر بشكل سلبي على الأقاليم المحيطة بالمنطقة بما فيها إقليم شمال القوقاز الروسي.

³² عمر كوش ، ” روسيا والثورات العربية ” موقع الجزيرة (18 سبتمبر 2011)

<http://www.aljazeera.net/analysis>

وبقيت روسيا مصرة على عدم الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الذي تشكل في 27 فبراير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الليبي رغم توالي الاعتراف الدولي والعربي به , كما رفضت الانضمام إلى مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا رغم كونها تضم نحو 40 دولة . بالإضافة لمثليين عن منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي , وفي نفس الوقت أكد الرئيس مديفيد معارضته لسياسة القذافي مؤكداً بأنه قد فقد شرعيته, كما وافقت على قرار مجلس الأمن رقم 1970 , ولم تستخدم الفيتو ضد القرار رقم 1973 كموقف وسط , يتضمن دعماً غير مباشر للثوار , وعزوفاً عن التأييد المطلق للقذافي في مواجهة الثوار والحلف الأطلنطي وبرغم تأييد روسيا المطلق لنظام القذافي , فإنها انتقدت التدخل الأجنبي في ليبيا في 21 مارس 2011م إذ وصف فلاديمير بوتين الرئيس الحالي ورئيس الحكومة السابق ذلك التدخل بأنه حملة صليبية وهو ما دفع الرئيس مديفيد إلى تصحيح ذلك التصريح بعدها بساعتين فقط لعدم إثارة حفيظة الغرب , موضحاً أن روسيا لا تعارض قرار مجلس الأمن على ليبيا وفيما رأى بعض المراقبين أن هذا الموقف يعد دليلاً دامغاً على الخلاف في التوجهات بين مديفيد وبوتين , ورأى آخرون خصوصاً المراقبين الروس أن هذا الخلاف مفتعل ومتفق عليه بين الطرفين ليس لإرضاء الجمهور المحلي الروسي فقط , بل للاقتراب من الغرب في توجهاته أيضاً وعدم إثارة غضبه .

ونتيجة لذلك اعترفت روسيا بالمجلس الانتقالي الوطني طرفاً مفاوضاً وشريكاً شرعياً في المحادثات حول مستقبل ليبيا حيث أعلن الرئيس مديفيد في قمة مجموعة الثماني في 27 ماي أنه يجب على القذافي الرحيل وعرضت جهود الوساطة بين السلطات الليبية والثوار , والتي بدأت باستقبال موسكو ممثلي الحكومة الليبية وممثلي المعارضة , أعقب ذلك عدة لقاءات عقدها ميخائيل مارجيلوف المبعوث الخاص للرئيس الروسي لشؤون التعاون مع البلدان الإفريقي ومبعوثه الخاص للتسوية بليبيا , مع ممثلي المجلس الانتقالي , ورئيس الوزراء الليبي ووزير الخارجية خلال شهر يونيو .

كان هناك تأن واضح من جانب موسكو على الاعتراف بالمجلس الانتقالي , وأعلنت الخارجية الروسية أن الوضع في ليبيا لا يزال غامضاً .

ثم عادت واعترفت بالمجلس الانتقالي ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الليبي وسلطة حاكمة في ليبيا وذلك في

الأول من سبتمبر 2011م

³³ Mark n,katz, << Russia and the arabs Spring >> Middle East Institute(3April2012)

د - البحرين: 34

لم تبدي روسيا موقفها من الاحتجاجات التي اجتاحت البحرين ، والتي أطلقت شرارتها الأغلبية العربية الشيعية ضد الأقلية السنية الحاكمة ، كذلك توارت عن الأنظار عندما اتخذت تلك الاحتجاجات منحى عنيف من قبل الأمن البحريني اتجاه المتظاهرين بمساعدة قوات السعودية ودولة الإمارات ، وفي مارس 2011م حيث رأى وزير الخارجية الروسي أن تلك الاحتجاجات تعد شأنًا داخليًا ولا يحق لأي أحد أن يتدخل فيها وقام بعدها رئيس الوزراء فيكتور زوبكوف في يناير 2012م بزيارة المنامة لبحث إمكانية إنشاء خط خدمات جوي بين مباشر بين موسكو والمنامة بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين ، بالإضافة على أن روسيا لم تبدي اعتراضها على فض الاحتجاجات بالطرق العنيفة ورأوا بأنه يجب حل الأزمة عن طريق الحوار .

ولم تتغير العلاقات الروسية البحرينية وبقية محافظات على استقرارها مكتفين دعوة جميع الأطراف إلى الحوار ونبذ العنف بشتى أنواعه للتوصل إلى حل للأزمة البحرينية حيث أن روسيا.

وأقرت الحكومة البحرينية بأن ماتقوم البحرين هو بمثابة إصلاحات إيجابية في مجال التشريع ومجال حماية حقوق الإنسان وإصلاح نضام الأمن والسلطة القضائية في البلاد وتقول وزارة

الخارجية الروسية سبق لروسيا أن قيمت إيجابيا جهود القيادة البحرينية بغية استقرار الوضع الداخلي في البلاد ، ونورد الإشارة بصورة خاصة إلى أهمية الحوار الوطني المستمر بصفته الأداة الوحيدة والممكنة لحل المشاكل القائمة في المجتمع البحريني .

وقد كادت التصريحات التي أطلقها المندوب الروسي الدائم في جلسة مغلقة لمجلس الأمن حول البحرين والتي أشار خلالها أنه لا يوجد تقدم ملحوظ في الإصلاحات التي تقوم بها المملكة البحرينية بعد الاحتجاجات الأخيرة أن تؤثر بشكل سلبى في العلاقة بين البحرين وروسيا ولكن بعدقا أن جاءت زيارة فيكتور سميرنوف سفير روسيا الاتحادية لدى البحرين ، للملكة في 12 أوت 2012 أعادت المياه إلى مجاريها بين الطرفين وأعدت العلاقات بين البلدين إلى الاستقرار ، وصرح وزير الخارجية قائلا: أن هذا التصريح لا يعبر إطلاقا عن الموقف الروسي الرسمي

³⁴ Katz , <<Russia and the arab spring>>

الذي يدعم مملكة البحرين والخطوات الإصلاحية لجلالة الملك , كما نفى السفير الروسي بشكل قطعي في لقاء جمعه بوكيل وزارة الخارجية السفير عبد الله عبد اللطيف وصدر بشأنه بيان من وزارة الخارجية , صدور أي تصريحات أو مواقف رسمية جديدة من بلاده عن هذا الموضوع , مؤكدين على ضرورة تحسين العلاقات بين البلدين سواء اقتصاديا أو سياسيا ، وأشار إلى أن الموقف الروسي هي فقط من صلاحيات رئيس الجمهورية ووزيرا الخارجية ونائبه .

المطلب الثاني : موقف تركيا من المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط³⁵

حرصت تركيا على تدرج مواقفها لحين وضوح مؤشرات الحسم لتعلن مع تصاعد الأحداث انحيازاً نسبياً ووفقاً لطبيعة كل حالة للحقوق المشروعة للشعوب العربية في تحقيق إصلاح اقتصادي وتحول حقيقي نحو الديمقراطية ، حيث تعددت المواقف والأنماط التركية من الثورات العربية تبعاً لاختلاف المصالح السياسية والروابط الاقتصادية والتقديرية الأمنية بما وضع تركيا في مأزق حتمية تبرير المواقف خصوصاً بعد اختلاف موقف تركيا من ثورتَي مصر وتونس عن بقية الثورات العربية على النحو التالي:

أ- تونس:

تشابه الموقف التركي مع الموقف الروسي وموقف عدة دول أخرى الذين لم يتوقعوا أن تتسرع تلك الأحداث بصفة تجعل سقوط النظام وأن تفتح هذه الثورة الأبواب نحو ثورة عربية حقيقية . ولكن بعد سقوط النظام حاولت تركيا إلى تحسين العلاقات مع النظام الجديد سياسياً وخصوصاً من خلال تقديم الدعم على الصعيد الاقتصادي ، حيث وقع البلدين أربع اتفاقيات تعاون بينهما وتقديم قرض لتونس بقيمة نصف مليار دولار مخصص لإنعاش الاقتصاد الذي تراجعت بعض قطاعاته عام 2011م ، وعادت الدولتان أيضاً إلى إلغاء التأشيرات بينهما ومحاوله بعث نفس جديد في مسار العلاقات بينهما مستغلين في ذلك التقارب القائم بين الدول العربية وتركيا خصوصاً من الجانب التاريخي والديني .

ب- مصر:

كانت تركيا أولى المساندين للثورة المصرية ووقفوا في وجه النظام السابق حسني مبارك ودعوه للتخلي عن السلطة والتخلي عن الحكم ، مخطرين بذلك بعلاقاتهم مع النظام المصري رغم المكانة الإقليمية لمصر على الساحة العربية واستفادت تركيا من ذلك الموقف خصوصاً بعد إسقاط النظام ومراهنة تركيا على المرحلة المقبلة التي رأت بأنها ستكون مثمرة أكثر من سابقتها .

³⁵ محمد عبد القادر، تركيا وثورات الربيع العربي، دراسات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2012، ص47

وبعد الثورة، وتولي النظام الجديد الحكم في مصر، صارت هناك زيارات وتقارب كبير بين النظاميين خصوصا مع التقارب الفكري الكبير بين النظام التركي والنظام المصري الجديد وأكدوا على أنهم سيتحالفون مع النظام الجديد لتأسيس محور ديمقراطية في الشرق الأوسط ، ولكن بعد الانقلاب الذي حصل في مصر في 6 جوان 2013م عارضت تركيا هذا الانقلاب بشدة بقيادة الفريق السابق عبد الفتاح السيسي وعارضت السلطة الحاكمة هناك وأكدوا على أن النظام الجديد غير شرعي وعليه الرحيل.

ج-ليبيا:

اختلفت المواقف التركية بشدة في الأزمة الليبية خصوصا في البداية وكانوا قد طرحوا عدة حلول لحل الأزمة الليبية

حيث كانت قد طرحت ما أسمته خريطة طريق لتجاوز الأزمة الليبية من خلال عدة نقاط:

- 1- إنشاء لجنة للإعداد لمرحلة ما بعد القذافي
- 2- إنهاء أية إجراءات من شأنها إثارة أعمال انتقامية لما لذلك من تهديد لسلامة الدولة واستقرارها.
- 3 - توفير الاحتياجات الأساسية في المدن التي تعصف بها الاضطراب تحت رعاية الأمم المتحدة .

³⁶ وبعد رفض المعارضة الليبية لهذه المبادرة ومعارضة أية تدخلات من تركيا في الشأن الليبي والتنديد ب الازدواجية التركية التي تستهدف منع تسليح الثوار وتعويم نظام القذافي وإبقائه في السلطة . فتغير الموقف التركي ولكن بطريقة تدريجية مع تصاعد حدة الأحداث وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الموقف التركي تدرج مع تصاعد الأحداث إلى أن تأكد ثمة موقف دولي وعربي قد تشكل حيال الأزمة يقضي بضرورة تنحي معمر القذافي ...فانتقل الموقف التركي من المطالبة بالحل السلمي وإعطاء فرصة للحوار إلى مطالبتهم بضرورة تنحي القذافي عن السلطة وأن نظامه صار غير شرعيا ، وكان الملف الليبي بمثابة الامتحان الحقيقي للسياسة الخارجية التركية ، التي كانت ترغب في تحييد نفسها وعدم إبراز أنها قوة مشاركة في التدخل العسكري الذي قام به حلف الناتو وكان هذا التدخل غير مرغوب فيه من القادة الأتراك حيث خالف محددات سبق أن تبنتها تركيا في الثورات السابقة ، بالإضافة لاعتبارات أخرى

³⁶ محمد عبد القادر نفس المرجع السابق

وعلى رأسها وقوف القائد الليبي السابق معمر القذافي مع تركيا أثناء تدخلها العسكري في قبرص بالإضافة إلى أن القذافي كان يمنح تركيا مزايا تفضيلية عن بقية الدول الأخرى خصوصا في المجال الاقتصادي والاستثمارات فوق الأراضي الليبية.

د- اليمن:

تجاهلت تركيا الثورة اليمنية ولم تقم إلى ببعض التصريحات التي لم تمل لكافة لصالح أخرى فالثورة في اليمن والتي انطلقت يوم الجمعة 11 شباط 2011 لم تلقى اهتمام مثل الأحداث من الأحداث التي شهدتها مصر وتونس وليبيا على سبيل المثال ، لم يلق الثوار اليمنيين غير تحايا عابرة من القادة الأتراك وذلك بسبب أن مصالح تركيا مع اليمن ليست كثيرة ووصف وزير الخارجية التركي بأن الوضع في اليمن حرج للغاية , حيث قال الرئيس التركي بأن الهدف الرئيسي هو وحدة اليمن أولا وتجنب الحروب الطائفية ، حيث يمكن القول أن تركيا لم تولي الثورة اليمنية اهتماما كافيا ، وبرغم ذلك حاولت تركيا بعد إسقاط النظام تحسين علاقاتها مع اليمن .

المبحث الثاني :انعكاسات التغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط على العلاقة بين روسيا وتركيا

في 18 ديسمبر 2010م ، انطلقت ما تم تسميته إعلاميا بالربيع العربي ضد القمع و الفساد و كبت الحريات و تردى الأوضاع المعيشية, في تحد غير مسبوق للأنظمة العربية بعد بداية شرارتها في تونس لتشمل بعدها الكثير من الدول العربية, من خلال الاحتجاجات الشعبية العارمة التي اندلعت في الوطن العربي بخروج الشعوب على حكاهم, وبخاصة الثورتين التونسية و المصرية التي أطاحت برأس النظام في كلا البلدين, فطالبت الشعوب العربية بإجراء إصلاحات سياسية و اقتصادية واجتماعية, رافعا شعار “حرية... حرية” , لكن بعدها تطور الوضع بعد تردى الأوضاع الأمنية حتى تحول الشعار إلى “إسقاط النظام” ودخلت هذه الدول في أزمة حقيقية ،وتدخلت بعدها القوى الكبرى في العالم بما فيها روسيا وتركيا ، حيث أثر ذلك على العلاقات الروسية التركية في المجال السياسي خصوصا وفي الأزمة السورية بشكل واضح .

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية على العلاقة الروسية التركية³⁷

رغم تفكك الاتحاد السوفيتي غير أن الثقل الذي تركه خصوصا مع الدول التي وقفت مع المعسكر الشرقي من الدول الشرق أوسطية التي ساندت الحلف الاشتراكي، حيث انتقل النفوذ إلى مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي وتحديدًا مرحلة روسيا القيصرية. حيث حرص فلاديمير بوتين على تأمين النفوذ الروسي التقليدي في المنطقة، بل وعمل على تعزيزه، مستفيدًا مرة من ارتباك السياسات الأميركية في المنطقة وما خلّفته من فراغ، ومرة من خلال صفقات السلاح والتعاون العسكري مع أطراف عديدة.

لكن ماتم تسميته إعلاميًا بالربيع العربي وما شهدته المنطقة من تغييرات جذرية منذ الحرب العالمية الأولى، هزّت المعادلات التقليدية وما يرتبط بها من نفوذ اللاعبين الدوليين فيها، لاسيما النفوذ الأميركي الروسي. وضعت تقلبات الشرق الأوسط الروس والأترك وجهًا لوجه.

موسكو بقيت في مواجهة تركيا بعد أن كانت تتوقع أن تجد نفسها في مواجهة واشنطن التي اتخذت إستراتيجية سحبت بها نفسها ليمكّنها القيادة من الحلف لوجه.

حيث توقع الكثير من الملاحظين الصعود التركي في ظل الصعود القوي لتركيا على الساحة الدولية والاقليمية سواء أكان ذلك اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، نتيجة العزلة الإيرانية من جهة وانخفاض سعر النفط من جهة أخرى وتبني دبلوماسية نشطة، وعضوية في حلف الناتو، مع وضع داخلي مستقر إلى حدّ كبير. هذا ما هدد النفوذ الروسي في ما تبقى له وضعت التحولات التي اجتاحت المنطقة النفوذ الروسي في مهب الريح، حيث عارض بوتين إسقاط القذافي واعتبر ذلك طعنة لموسكو مع حليف قوي لها .

فكان حربا على موسكو التحرك بسرعة لإنقاذ الحليف الأخر الذي هو النظام السوري ، ومحاولة الدفاع عنه وعدم ترك الفرصة لإسقاطه نظرا للأهمية السورية في السياسة الروسية،

إذن فموسكو بذلك ترفض أن يتم إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط، بالشكل الذي لا يخدم مصالحها ولا تكون مشاركة فيه .

فقد كانت موسكو للسنوات الطويلة ما قبل الربيع العربي حليفًا استراتيجيًا لما يُعرف بـ”محور الممانعة”، بل ومتطلعة إلى أدوار متقدمة في مسار السلام العربي الإسرائيلي، إلى جانب علاقاتها المتنامية مع الإسرائيليين.

وجدت روسيا نفسها وجهًا لوجه مع تركيا، الداعمة الرئيسية للثورة، والحاضنة الأساسية للاجئين السوريين. وبقدر ما بدت تركيا متفاعلة ومتبينة لموجة التغيير الديمقراطي وداعمة لها، بقدر ما بدت روسيا في موقع معاكس، مدافعة عن وضع قديم، مرتكزة باستمرار الديكتاتوريات العربية على غرار النظامين الليبي والسوري

³⁷جلال الورغي، الأزمة الروسية التركية محددات التاريخ والجغرافيا والتطلعات لأدوار جديدة، 16 ديسمبر 2015

كما أن ما يعرف بالإسلام السياسي صار مدعماً من طرف بعض القوى الإقليمية والدولية، وهذا ما زاد من حرج وصعوبة الموقف الروسي

³⁸ حيث أن موسكو لا تتراح لهذه القوى كونها تحمل معها صراع تاريخي، وتخاف من صعودها وسيطرتها على المنطقة الشرق أوسطية، وذلك نتيجة لتنامي عدد المسلمين في روسيا الاتحادية، كما تخاف موسكو من تأثير على حلفائها الذين يتم تسميتهم بمحور الممانعة من قبل تركيا والدول العظمى، فكل هذا سيقوض من المد والتأثير التركي في المنطقة الشرق. حيث تدعم موسكو النظام السوري عسكرياً واقتصادياً، وتدعم طهران في مفاوضاتها النووية، ومن أجل تكثيف جهودها الدبلوماسية لايجاد تسوية بين نظام الأسد والمعارضة، حرصت موسكو على أن تؤمّن حضورها في المنطقة. بل وساهمت مساهمة رئيسية في لجم أنقرة عن التدخل العسكري في سوريا لصالح الثوار، فاعتزّضت على فرض منطقة عازلة لحماية اللاجئين السوريين سعت أنقرة لإقامتها، واستفادت موسكو في هذا من التحفظ الأميركي على التحرك التركي في سوريا؛ حيث أن موسكو تخشى من التمدد التركي في المنطقة الذي يؤثر على نفوذها في هذه المنطقة المهمة.

فالساسة التركية نزعت منذ سنوات إلى تحقيق نوع من الاستقلالية عن سياسات الناتو من جهة وعن حلفائها التقليديين لاسيما واشنطن، محاولة انتهاج خط ثالث غير تقليدي في السياسات الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، يستعيز عن معادلة “الديكتاتورية مقابل الاستقرار” إلى معادلة “التحول الديمقراطي يحقق الاستقرار في حين ترى تركيا إلى جانب موقفها القوي الراض لاستمرار الأسد في الحكم، فإن أنقرة احتضنت مختلف أطراف المعارضة، بل ذهب في أكتوبر 2013 إلى حدّ إجبار طائرة سورية قادمة من موسكو باتجاه دمشق على الهبوط في تركيا وإخضاعها للتفتيش، وكان على متنها 35 شخصاً بينهم روس. عكس هذا الحادث تصاعد التوتر بين موسكو وأنقرة.

وكانت تركيا صارمة لأي طائرة تقوم باختراق أجوائها وعارضت بصفة صريحة التدخل الروسي في تركيا، ومع تكرر إختراق سلاح الجو الروسي، وبعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية التي مثلت رسالة غضب تركي على ما تفعله موسكو من جهة وخوفها من التهديد الأمني الذي من الممكن أن تشكله روسيا على الحدود التركية السورية التي تمثل منطقة نشطة تتمركز فيها العديد من القوات التركية غضب تركي على ما رأته نوعاً من التهديد لأمنها القومي، سواء عبر تنفيذ عمليات على حدودها أو من خلال اختراق مجالها الجوي

وأكد الأتراك في أكثر من مناسبة عن عدم رغبتهم في التصعيد تجاه شريك اقتصادي رئيسي، وأن ما قاموا به لا يتعدى كونه حماية لسيادتها ومجالها الجوي. وهي رسالة كان لابد منها تجاه موسكو الشريك الاقتصادي الكبير، حتى يقتنع بأن الشراكة الاقتصادية وحاجة تركيا للغاز الروسي المقدّر ب (20 مليار دولار)، لا تعني القبول الماس بسيادتها وأمنها القومي، حيث تريد تركيا من روسيا أن تجد صيغة أخرى لتطوير وتحديد العلاقات الاقتصادية وما

³⁸ جلال الورغي، نفس المرجع

يحدث حالياً من اختلافات في القضية السورية والعمل على تحسين العلاقات واحترام سيادة تركيا برغم الاختلافات القائمة.

المطلب الثاني: التأثير السلبي للأزمة السورية على العلاقات الروسية-التركية³⁹

إن التأثير السلبي للأزمة السورية على العلاقات الروسية-التركية قد كان واضحاً خصوصاً مع تطور الأحداث في سوريا ففي الوقت الذي أعلنت فيه تركيا دعمها للمعارضة السورية المسلحة وهو ما بدا واضحاً في دعوة الأسد للتناحي، والسماح لقيادة الجيش السوري الحرّ بالتمركز في مخيم اللاجئين. فضلاً عن استقواء تركيا بحلف الناتو من خلال دعوته لنشر صواريخ {باتريوت} داخل الأراضي التركية مفسرين ذلك بأنه إجراء دفاعي تقوم به تركيا بعد الاشتباكات التي حدثت على حدودها وإطلاق القذائف من سوريا سقطت إحداها في بلدة تركية في أكتوبر 2012م، وسبقته في يونيو من العام ذاته، إسقاط الدفاعات الجوية السورية طائرة تركية مقاتلة في شرق البحر المتوسط. على الجانب الآخر، وقد اتسعت حدة الخلاف بين البلدين مع قيام القوات الجوية التركية في 11 أكتوبر باعتراض طائرة مدنية سورية متجهة من موسكو إلى دمشق اشتبهت أنقرة في أنها تقل شحنة عسكرية لوزارة الدفاع السورية. في حين وضحت روسيا أن الطائرة تقل تجهيزات رادار لا تحظرها الاتفاقات الدولية، مبررة بأن هذه الأسلحة تأتي وفقاً لاتفاقات سابقة مع الدولة السورية ولم يشملها أي قانون حظر من الأمم المتحدة التي هي وحدها المخولة بالمنع. كما اعترضت على قيام حلف شمال الأطلسي بنشر صواريخ "باتريوت" قرب الحدود مع سوريا تلبية لطلب أنقرة، حيث رأت بأن هذا الأمر يفاقم حدة التوتر وقد يسبب نزاعاً مسلحاً يكون الحلف والدول المجاورة المعنية به.

ولكن، رغم هذا التباين في المواقف لم يحل دون حرص الطرفين على الحوار المشترك من أجل التوصل إلى تسوية تتفق وموافقهما، ومن ذلك

- لقاء المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى منطقة الشرق الأوسط "ميخائيل بوجدانوف" مع النائب الأول لوزير الخارجية التركي "فيريدون سينير ليوجلو" في العاصمة التركية أنقرة في نوفمبر 2012، بشأن الوضع السوري، لتصدر وزارة الخارجية الروسية بياناً جاء فيه: "أن السبيل إلى تحقيق السلام في سوريا هو الالتزام ببند بيان جنيف الصادر بشأن سوريا في 30 يونيو 2012، كونه يوفر الآلية اللازمة لإنهاء حمامات الدم في سوريا وإقامة حوار وطني".

³⁹ محمد طلعت، مرجع سابق

اتفاق يُحاك بخصوص الملف السوري الذي تقدمت به أنقرة لروسيا من خلال توجه أمريكي، طبعًا الاتفاق - كان يقوم على نقطتين: مفاوضة الأسد على تسليم السلطة وتشكيل حكومة ذات صلاحيات واسعة تأمين للأسد العفو والبقاء حتى سنة 2014. تشكيل حكومة.

ولكن تركيا التي تحاول التدخل في سوريا في كل مرة عسكريا نسيت أو تناست بأن لديها مشاكل أخرى على رأسها القضية الكردية ، وهذا يعني عدم قبول تركيا في داخلها إلى الدخول عسكريا في سوريا وهذا لا يعدوا أن يكون تهديدا حسب البعض ، وهذا نفس المشكل التي يعاني منه الطرف الروسي كالأزمة الشيشانية إلى جانب المصالح الاقتصادية والعسكرية

تداعيات إسقاط الطائرة الروسية على البلدين: ⁴⁰

كانت أزمة إسقاط الطائرة الحربية الروسية ، من قبل طائرة حربية تركية يوم 24 نوفمبر 2015 من أكبر الأزمات التي مرت على العلاقات الروسية - التركية في سياق الأزمة ، حيث رأت روسيا حادثة إسقاط الطائرة بأنه انتقاص من قيمة وكبرياء روسيا الاتحادية وأنه أمر غير مقبول ، حيث جاء الغضب الروسي قويا وجليا ، وهذا ما حسم التهديدات ففي بيان صدر عن وزارة الخارجية الروسية، أكد أن هذا الحادث يعتبر انتهاكاً سافراً للمذكرة الروسية الأمريكية المشتركة حول ضمان سلامة طائرات العسكرية في سوريا، والتي أخذت الولايات المتحدة فيه على عاتقها المسؤولية عن التزام جميع دول التحالف الدولي بالقواعد المنصوص عليها في هذه الوثيقة . وفي معرض تعقيبه على الحادث، أكد الرئيس الروسي ” فلاديمير بوتين ” أن ما حدث هو ضربة في الظهر من قبل دولة يفترض أنها حليفة لروسيا وتشارك في الحرب على الإرهاب. وقال “أن أعوان الإرهابيين وجهوا ضربة لروسيا”. - في إشارة لتركيا - وحذر بوتين من عواقب وخيمة لهذا الحادث

⁴¹ فهذه الحادثة قد تضع تركيا في مقابل روسيا. رغم تأكيد تركيا بأنها قامت بإنذار الطيار بعدما دخل إلى المجال الجوي التركي ونشرت صور الاختراقات التي قامت بها الطائرة الروسية. بينما ترى موسكو أن طائرتها لم تخرج عن مجال الطيران السوري وأن إسقاط الطائرة تم فوق الأراضي السورية . ويظهر البعد العسكري هنا وكأنه جدال يدور بين الطرفين لمن معه الحق، حيث يبدو وكأن العلاقات الروسية التركية ذاهبة نحو طريق مسدود. فتركيا تريد أن تدخل معها الناتو الذي هو أيضا خصم تقليدي لروسيا. فهذه الأزمة متعلقة بشكل وثيق بالإستراتيجية الروسية على المستوى الإقليمي والعالمي. أما في البعد السياسي فإن أهمية العلاقة الثنائية التي تجمع تركيا وروسيا في المستوى

⁴⁰ - لين محمود، ” روسيا تعيد ترتيب رعدة الشطرنج التركية ” المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي، العدد: 4201555/29، ديسمبر 2015

<http://ncro.sy/?p=3025>

⁴¹ أحمد السيدالنجار ، <<تركيا...أوهام الإمبراطورية وغباء السعي للأزمة>> بوابة الأهرام، (القاهرة: العدد: 47110) 30 نوفمبر 2011

السياسي والاقتصادي قد تدفع إلى تجاوز سوء التفاهم الحاصل حالياً كما كانت المرات السابقة، ورغم كل الاختلافات بينهم فيما يتعلق بالقضية السورية إلا أن صداقتهم والتعاون بينهما كان مستمراً⁴² كما يجب ذكر أن الجانب الاقتصادي و الذي تأثر بصفة كبيرة بسبب الصراع في الشرق ، حيث تعد أهم مجال التعاون الاقتصادية هي الغاز والمشروعات المشتركة في هذا المجال والتبادل التجاري ومحطة الطاقة النووية التركية، والسياحة الروسية إلى تركيا، والاستثمارات المتبادلة. فبالرغم من تأكيدات موسكو على لسان وزير خارجيتها أن التوتر مع أنقرة لن يتحول إلى حرب عسكرية، إلا أن القيادة الروسية دقت طبول المعركة الاقتصادية، حيث وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مرسوماً رئاسياً يفرض عقوبات اقتصادية على تركيا بينها: حظر استيراد بعض السلع من تركيا ووقف الرحلات السياحية التجارية بين البلدين، فضلاً عن وضع قيود على نشاط الشركات التركية في روسيا والأترك الذين يعملون لصالح شركات روسية. كما قررت موسكو إلغاء العمل بنظام الدخول بدون تأشيرات سفر بينها وبين تركيا اعتباراً من 1 يناير. وأوقفت دائرة الهجرة الروسية 39 من رجال الأعمال الأتراك أثناء تواجدهم بموسكو بدعوى انتهاكهم قوانين الهجرة الروسية لدخولهم البلاد بتأشيرة سياحية بينما كان الغرض من زيارتهم تجارياً، وهو المشاركة في أعمال معرض زراعي جنوبي روسيا. وأعلنت روسيا أنها ستقوم بإعادة النظر في جميع المشاريع مع تركيا، حيث تهدد هذه التصريحات مشروع الغاز الروسي عبر تركيا.

حيث أن كل هذه القرارات تعتبر بمثابة عقوبة لتركيا على قراراتها التي تقوض من النفوذ الروسي في المنطقة الشرق أوسطية، حيث أن معدل السياح الروس في تركيا يعتبر الأعلى ب 5 ملايين تركي سنويا ، أما عن قيمة الصادرات التركية نحو روسيا فقد كان 7 مليارات دولار عام 2013م الوهذه الإجراءات تشكل ضربة اقتصادية قوية لتركيا. ومن بين نحو 38 مليون سائح زاروا تركيا عام 2014 كان هناك قرابة 5 ملايين روسي. وبلغ إنفاقهم قرابة 5 مليارات دولار تعادل نحو 15% من الإيرادات السياحية التركية. أما على صعيد التجارة فإن روسيا هي ثاني أهم شريك تجارى لتركيا. وبلغت قيمة الصادرات التركية لروسيا نحو 7 مليارات دولار عام 2013م.

ولعل أكثر المجالات المتضررة من تأثر العلاقات التركية الروسية في مجال الطاقة، على (SETA) والاجتماعية خلفية إسقاط طائرة روسية اخترقت المجال الجوي التركي، كما إن "الاتفاقات الدولية تمنع روسيا من قطع تدفق الغاز إلى تركيا.

⁴²ميثاق مناحي العيساوي، "تداعيات إسقاط طائرة السوخوي 24 على العلاقات الروسية التركية" مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية

الخاتمة

خاتمة :

بالرغم من العداء التاريخي بين روسيا وتركيا إلا أن روسيا وتركيا وبعد حكم الرئيس فلاديمير بوتين في روسيا وصعود حزب العدالة والتنمية في تركيا بقيادة الرئيس الطيب رجب أردوغان قد تمكنا من إيجاد سبل وحلول وبدائل لتحييد الصراع والعداء التاريخي بين الدولتان , واستطاعتا الدولتان من تحييد التوتر في علاقتهما والتعاون معا في إطار المصالح المشتركة للدولتين من الجانب الاقتصادي بصفة كبيرة بالإضافة إلى رؤية البلدين المشتركة في عديد القضايا السياسية , واستطاعتا الدولتان وبرغم المصالح المتباينة لكل دولة إلى إيجاد قاعدة صلبة من الاحترام المتبادل جاعلة من هذه المرحلة , خطوة عملاقة نحو تخطي العداء التاريخي بينهما.

فالدى تركيا وروسيا رؤية مشتركة لعدد المواضيع الإقليمية التي وصلا إلى التوافق فيها كالقضية الأفغانية والقوقاز وقبرص , ذلك أن صناع القرار في تركيا وروسيا يدركان ضرورة الإتحاد لتضييق الفجوات في هذه القضايا المهمة. كما أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تتجه نحو مزيد من التقارب في ضوء السعي التركي لشراء النفط الروسي والنية الروسية في التعاون مع تركيا في الجانب الاقتصادي وفي مجال الاستثمارات بين الدولتين .

وبرغم كل هذا التقارب الحاصل بين الدولتين إلا أن الأزمة السورية كانت عائقا أمام تواصل العلاقات الجيدة بين الدولتين خصوصا من الجانب السياسي وأثرت في سير العلاقات الثنائية بين البلدين ولكن برغم التأثير الذي أحدثته الأزمة السورية إلا أن وعي كل من قيادة الدولتين بضرورة التكتل لمواجهة التحديات المقبلة خصوصا من الجانب الاقتصادي الذي لم يتأثر بالرغم من عدم التوافق السياسي .

وفي الأخير نقول أن على تركيا وروسيا أن يكونا على بينة من ضرورة تطوير علاقتهما الثنائية , والدفع باتجاه إيجاد صيغة مشتركة بين الدولتين للحفاظ على المصالح المشتركة التي تخدم البلدين .

قائمة المراجع:

1-الكتب:

- 1- أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي :موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية(تر: محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل).: الدوحة الدار العربية للعلوم 2012،ص612
- 2- أحمد نوري النعيمي،العلاقات التركية الروسية...دراسة في الصراع والتعاون،دار زهران للنشر والتوزيع:عمان ،الأردن،2011م،ص112

المجلات:

- 1-باسم راشد، ” تهديد جيوسراتيجي :حسابات القطب الروسي في الأزمة الأوكرانية،مجلة السياسة الدولية ،العدد196أبريل 2014 ، ص 123
- 2- د.سعيد سليم، ”العودة الروسية إلى الشرق الأوسط” ،جريدة الثورة ،25.12.2009
- 3- ياسين الحاج صالح، « تركيا الجديدة ليست عثمانية متجددة مجلة الدراسات الفلسطينية العدد85شتاء 2011ص156
- 4- نورهان الشيخ، ”مصالح ثابتة ومعطيات جديدة:السياسة الروسية اتجاه المنطقة العربية بعد الثورات العربية” ،مجلة السياسة الدولية (أكتوبر 2011)

الرسائل والمذكرات:

- 1-نرمين عزت عوض ، ”سياسة تركيا الخارجية اتجاه منطقة القوقاز ,جامعة الموصل 2012,ص76
- 2-محمد عبد الرحمن العبيدي ,”سياسة تركيا الخارجية اتجاه منطقة القوقاز ” , جامعة الموصل ,2012,ص76
- 3- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ,رسالة ماجستير 2013 ,ص165

4- محمود خليفة جودة، أبعاد الصعود الروسي في النظام الدولي رسالة ماجستير (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) 2015 ص 153-154

مواقع الإنترنت

1- محمد طلعت العلاقات الروسية التركية.....مجالات التقارب وقضايا الخلاف رؤية تركية) العدد: 02

2- عمر كوش، ”روسيا والثورات العربية“ موقع الجزيرة (18 سبتمبر 2011) ¹

<http://www.aljazeera.net/analysis>

page/2cb5347c-e4c1-4aa8-9a2e0545dbebbbaf

3- لين محمود، ”روسيا تعيد ترتيب رقعة الشطرنج التركية“ المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي، العدد: 4201555/29، ديسمبر 2015

<http://ncro.sy/?p=3025>

4- جلال الورغي، الأزمة الروسية التركية محددات التاريخ والجغرافيا والتطلعات لأدوار جديدة، 16 ديسمبر 2015

<http://studies.aljazeera.net>

الدوريات:

”المركز الكردي للدراسات، 04.12.2014، ص 153، 1-صلاح نيوف، “تطور

العلاقات الروسية-التركية

20.04.20162-ارم نيور, "تركيا وروسيا...فرقتهما السياسة وجمعهما الاقتصاد
العدد:164327,

3-عماد يوسف قدورة "روسيا وتركيا : علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة
العربية , المركز العربي للأبحاث والدراسات ,

4-حنان أبو سكين, بين الصراع والتعاون : "التنافس الدولي في اسيا الوسطى " , المركز
العربي للأبحاث والدراسات : القاهرة ,يونيو 2014.ص 1.2

5-سونزجاغاي تاي ,وجيمس جيفري , "ردود فعل تركيا الخافتة على أزمة جزيرة القرم " ,
معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ,العدد:2219.مارس 2014

6-إيمان اشرف أحمد, "الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية " المركز الديمقراطي العربي ,
القاهرة , 2005

7- جورج فيشان "أوكرانيا والقرم في السياسة الروسية ,مركز الجزيرة للدراسات ,مارس
2014

8-د. عبد العزيز مهدي الراوي, "توجهات دراسات دولية, العدد 35, ص ص 162
,"السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

9-نبية الأصفهاني, "مستقبل التعاون الروسي- الإيراني في ضوء التقارب الأخير,السياسة
الدولية, العدد144,المجلد36 مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية, أبريل (2001),
¹ (القاهرة: ص164

العدد10-(القاهرة: الأمانة العامة لجامعة العربية2012)ص173 151 شئون عربية, 10-عبد الغني
,"السياسة الروسية في الشرق الأوسط

11-أحمد دياب, عودة بوتين :تحديات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة ,السياسة
الدولية ,العدد188,المجلد47,(القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية , أبريل
"2012),ص107

- 12- باسم راشد ،المصالح المتقاربة :دور عالمي جديد لروسيا في الربيع ،سلسلة أوراق ،عدد9(الإسكندرية :وحدة الدراسات المستقبلية ،2013) ص13-17
- 13- ميشال نوفل ،العثمانية الجديدة والشرق الأوسط رؤية عربية ، مركز المسار للدراسات والبحوث،العدد 11.12 ،16سبتمبر 2013
- 14-محمد عبد القادر،تركيا وثورات الربيع العربي،دراسات ،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ،2012، ص 47
- السورية مركز كارينغي للشرق الأوسط،العدد12.02.2012،47154،15-بيرم بالسى،
"المعضلة:
- 16-أحمد السيدالنجار ،تركيا....أوهام الإمبراطورية وغباء السعي للأزمة">> بوابة الأهرام،
>>(القاهرة:العدد: 47110)30نوفمبر 2011
- 17-ميثاق مناحي العيساوي ،" تداعيات إسقاط طائرة السوخوي 24 على العلاقات الروسية التركية" مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية ،2015/11/25

المراجع باللغة الأجنبية

1:ozbay,fatih,<<The relation between turkey reasia in
the2000s .>>Rupblic of turkey .university of forgeinaffairs,centre for
stratégie research samn Autumn2011

-2Karayel ,glperi .<<Rivals or patner? Turkich – Russian relation in the greater BLACK sea region since 1999.>>

Thesis ,instanbul university ,2006

-3George Friedman, "Russia's Window of Opportunity", Stratfor Global Intelligence, August 21, 2007. For more details, see: http://www.stratfor.com/russia_window_opportunity

4-Mark n,katz,<< Russia and the arabs Spring >> Middle East Institute(3april2012)